إعلانات وبلاغات

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

التقرير السنوي عن حصيلة وآفاق عمل المجلس برسم سنة 2015

الفهرس

مقتطفات من الخطب الملكية

كلمة السيد الرئيس في حفل تنصيب المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

تقديم: مرجعيات التقرير وأهدافه

الفصل الأول: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي مؤسسة دستورية للإسهام في التجديد المستمر للمدرسة

1 - إحداث المجلس

2 - خصوصيات المجلس وقيمته المضافة بالنسبة للمدرسة

الفصل الثاني: وقفة على حصيلة عمل المجلس

1 - الهياكل التنظيمية والمؤسساتية للمجلس

أ. الجمعية العامة

ب. مكتب المجلس

ج. اللجان الدائمة

د. البنيات الوظيفية لدى الأمانة العامة للمجلس

ه. الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

2 - الإنتاجات الأساسية

أ. التقرير التحليلي حول حصيلة تطبيق الميثاق 2000-2013

ب. الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015 2030: من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء

ج. رأي المجلس في مشروع قانون بتتميم وتغيير القانون المتعلق بالتعليم العالي

3- برنامج للتواصل من أجل بناء خريطة طريق لتجديد المدرسة وترسيخ تعبئة مستديمة حول إصلاحها

أ. المشاورات التحضيرية لبلورة مشروع الإصلاح

ب. دينامية تواصلية لتملك الإصلاح والانخراط المتواصل في تطبيقه

4- لبنات أولية للتعاون من أجل تضافر الجهود وتحقيق إشعاع وطني ودولي لمشروع المدرسة المغربية الجديدة

الفصل الثالث: آفاق عمل المجلس برسم سنة 2016

أ. مشاريع تتعلق بأنشطة الهيئة التداولية والهيئات المنبثقة عنها

ب. مشاريع التقييم لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي المبرمجة من قبل الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس

ج. إنجاز أعمال الدراسة والبحث والرصد والمستقبلية والابتكار

د. مشاريع تتعلق بالإعلام والتواصل والتوثيق والتعاون

المجلس، مؤسسة دستورية في تفاعل مستمر مع أوراش الإصلاح التربوي

أولا، المكتسبات

ثانيا، التحديات

ثالثا، الرهان الحاسم : تحقيق الإصلاح التربوي المنشود

ملحق: لائحة أعضاء المجلس

مقتطفات من الخطب الملكية

«وللنهوض بالقطاع التربوي والتعليمي بما يقتضيه الأمر من شراكة ومسؤولية فإنه يتعين الإسراع بتفعيل مقتضيات الدستور بخصوص المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في صيغته الجديدة على أن تساهم هذه الهيأة في إنجاح هذا التحول الجوهري والمصيري ليس بالنسبة لمستقبل الشباب فحسب بل ولمستقبل المغرب بلدا وأمة.»

الخطاب السامي بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب 2012

«وفي هذا الإطار، ندعو المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، لإعادة النظر في منظور ومضمون الإصلاح، وفي المقاربات المعتمدة، وخاصة من خلال الانكباب على القضايا الجوهرية، التي سبق أن حددناها، في خطاب 20 غشت للسنة الماضية.

ونخص بالذكر هنا، إيجاد حل لإشكالية لغات التدريس، وتجاوز الخلافات الإيديولوجية التي تعيق الإصلاح، واعتماد البرامج والمناهج الملائمة لمتطلبات التنمية وسوق الشغل.»

الخطاب السامي في افتتاح الدورة الأولى من السنة الرابعة من الولاية التشريعية التاسعة 2014

«لذا، ما فتئنا ندعو لإصلاح جوهري لهذا القطاع المصيري، بما يعيد الاعتبار للمدرسة المغربية، ويجعلها تقوم بدورها التربوي والتنموي المطلوب.

ولهذه الغاية، كلفنا المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي بتقييم تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين، وبلورة منظور استراتيجي شامل لإصلاح المنظومة التربوية ببلادنا.»

الخطاب السامي بمناسبة الذكرى 16 لعيد العرش المجيد 2015

كلمة السيد الرئيس في حفل تنصيب المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي

16 يوليوز 2014

بعد تقديم فروض الطاعة والولاء لسيدنا المنصور بالله، يتشرف خديمكم الوفي، بأن يعرب لجلالتكم عن خالص الشكر وعميق الامتنان لتفضل جلالتكم بترأس مراسيم تنصيب المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، ليحُلَّ، ابتداء من هذه اللحظة الدالة، محلَّ المجلس الأعلى للتعليم، طبقا لأحكام الدستور، ولمقتضيات القانون الجديد المنظم للمجلس.

ومن منطلق الانشغال الدائم الذي تحظى به قضايا التربية والتكوين في اهتمامات جلالتكم، أود الإعراب لكم عن بالغ الفخر والاعتزاز بما تولونه من رعاية موصولة للنهوض بالمدرسة المغربية، بوصفها الفضاء الذي يتهيأ ضمن مساراته مصير الأجيال الصاعدة ومستقبل المجتمع.

مولاي صاحب الجلالة،

ينبع تنصيب المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي اليوم، من عزم جلالتكم على وضع الإصلاح التربوي على سكته الصحيحة وإعطائه انطلاقة تقويمية، من أجل تثمين المكتسبات، وتجاوز الاختلالات، واستشراف آفاق مدرسة مغربية جديرة بانتظارات بلادنا وتطلعاتها، وقادرة على رفع تحديات التربية والتكوين والتأهيل والابتكار التكنولوجي.

في هذا الصدد، اسمحوا لي أن أؤكد لجلالتكم، أن جميع أعضاء المجلس، إدراكا منهم للمسؤولية الملقاة على عاتقهم، واستشعارا لجسامة التحديات والرهانات المطروحة على المنظومة التربوية، بوصفها رافعة أساسية للمواطنة والتنمية والرقي، فإنهم سيعملون، بكل التزام وحزم، من أجل الارتقاء بالمدرسة المغربية، وذلك بجعل المجلس الفضاء الأمثل لليقظة والنقاش البنَّاء، وتعبئة الذكاء الجماعي المنتج للأفكار السديدة والاقتراحات المجدية.

وبفضل استقلالية المجلس، وتركيبته التعددية، واختصاصاته الاستشارية، ومنهجيته التشاركية، سيتمكن من القيام بالمهام المنوطة به كفضاء للتفكير الاستراتيجي، وكقوة اقتراحية مبنية على دراسات وتقارير علمية تقييمية واستشرافية وازنة، مواكبة لمستجدات التربية والتكوين والبحث العلمي، ومؤهلة لمنظومتنا التعليمية.

وبعد إرساء هياكل وآليات الاشتغال خلال الأيام المقبلة، سيعطي المجلس الأولوية للوقوف على كل ما من شأنه الإسهام في التشخيص المتقاسم للواقع الحالي للمدرسة المغربية، في اتجاه اقتراح الرافعات الأساسية للتغيير من أجل تحقيق جودة المنظومة التربوية، وتأهيل الرأسمال البشري لبلادنا. وكل ذلك، بالاستناد إلى الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي تعتبره جلالتكم ومختلف مكونات الأمة، المرجع الأساس للإصلاح التربوي.

وتنفيذا للتوجيهات السامية لجلالتكم، فإن المجلس سينكب، بعد دوراته التنظيمية الأولى، على التداول في مشروع التقرير التقييمي لحصيلة عشرية الميثاق الوطني للتربية والتكوين، الذي دعوتم إلى إنجازه في خطابكم التاريخي يوم 20 غشت الأخير.

واعتمادا على منهجية علمية قوامها المعطيات الإحصائية، والبحث الميداني والدراسات، والآراء المنبثقة عن جلسات الاستماع للفاعلين، يتضمن مشروع هذا التقرير تقييما لمسار تطبيق دعامات الميثاق، مع رصد مدخلات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، وتحليل منجزاتها ومردوديتها وحكامتها، وكذا إبراز التحديات الكبرى التي تواجهها اليوم.

وسيشكل هذا العمل، الذي سيعرض منذ الآن على النظر السامي لجلالتكم، وفي الأيام المقبلة على مداولات المجلس، محطة ضرورية لاستخلاص الدروس الكفيلة باقتراح الأوراش الإصلاحية اللازمة، وذلك ضمن رؤية استراتيجية واستشرافية تهم مختلف مكونات المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

مباشرة بعد ذلك، وانطلاقا من المهام الموكولة للمجلس في إبداء رأيه حول السياسات العمومية في ميادين التربية والتكوين والبحث العلمي، فإنه سيخصص جلسات مع الوزراء المشرفين على القطاعات المعنية بهذا الشأن، من أجل تدارس رؤيتهم المستقبلية لمشاريع الإصلاحات المرتقبة، على المدى القريب والمدى البعيد، والتداول في شأنها.

في ارتباط بذلك، سينظم المجلس لقاءات جهوية عبر ربوع المملكة، لتقاسم التشخيص مع مختلف الفاعلين، وإذكاء حوار وطني حول دعامات التغيير المنشود وأوراشه ذات الأولوية، وذلك في أفق إعداد تقرير استراتيجي كفيل برسم خارطة طريق لإصلاح المنظومة التربوية، تكون نتاج تعاون خصب مع القطاعات الحكومية والمؤسسات المعنية، وثمرة منهجية تشاركية تجسد التقاء مختلف الإرادات والاجتهادات، وتجعل أهداف الإصلاح التربوي ومنهجيته متمَلَّكة من قِبل الجميع.

مولاي صاحب الجلالة،

إن الغاية المثلى من نهج هذه المقاربة التفاعلية للإصلاح التربوي، القائمة على مشاركة الجميع، بناءَ مدرسة، كما تريدها جلالتكم، مستجيبة لانتظارات مجتمعنا، داعمة للمواطنة ومرسِّخة للسلوك المدني، مؤسِّسة لقيم تعايش المغاربة ومؤهِّلة للحياة العملية، منفتحة على المعارف الكونية ومستوعبة للمستجدات التربوية ومُعِدة للانخراط الفاعل في مجتمع المعرفة.

إنها، يا مولاي، المدرسة المغربية الحاملة للمشروع الديمقراطي التنموي في ظل قيادتكم الحكيمة، الراعية للتربية والتكوين والعلم.

تقديم: مرجعيات التقرير وأهدافه

هذا التقرير هو وقفة مركزة على حصيلة أشغال المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، وعلى سير اضطلاعه بمهامه، خلال الفترة الممتدة بين غشت 2013 ودجنبر 2015. كما أنه مناسبة لاستشراف آفاق عمل المجلس برسم سنة 2016.

أعد هذا التقرير بالاستناد إلى المرجعيات التالية:

- الدستور، الذي ينص الفصل 160 منه على أن تقدم مؤسسات وهيئات الحكامة الجيدة تقريرا عن أعمالها مرة واحدة في السنة على الأقل، يكون موضوع مناقشة من قبل البرلمان؛
- القانون المتعلق بالمجلس، الذي تنص المادة 5 منه على إعداد تقرير عن حصيلة وآفاق عمل المجلس، يرفعه رئيس المجلس إلى جلالة الملك، ويوجهه إلى كل من رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس المستشارين. ويكون موضوع مناقشة أمام البرلمان، قبل أن ينشر بالجريدة الرسمية؛
- النظام الداخلي للمجلس، الذي تنص المادة 79 منه على تضمين هذا التقرير حصيلة مختلف أنشطة المجلس وأشغاله المرتبطة بمهامه الاستشارية والتقييمية والاقتراحية، علاوة على المحاور الأساسية لآفاق عمله ذات الصلة بمجالات اختصاصه.

يهدف هذا التقرير، أساسا، إلى ما يلي:

- إطلاع جلالة الملك والحكومة والبرلمان بمجلسيه على حصيلة عمل المجلس، ولاسيما منذ تنصيبه إلى متم سنة 2015، وعلى آفاق عمله برسم سنة 2016؛
- تمكين البرلمان من مناقشة هذا التقرير، طبقا لأحكام الفصل 160 من الدستور؛
- التعريف بالمجلس وبأدواره وبالمهام المناطة به، وإبراز القيمة المضافة التي يمثلها في الاسهام في النهوض بالمدرسة المغربية؛
- وضع الرأي العام في صورة الأعمال المنجزة من قبل المجلس، والمشاريع والأنشطة المدرجة في برنامج عمله المقبل، طبقا للإختصاصات الموكولة إليه؛
- استثمار فرصة صدور هذا التقرير لمواصلة التعبئة المجتمعية المستديمة حول إصلاح المدرسة المغربية.

نظرا لكون هذا التقرير هو الأول من نوعه، الذي يهم حصيلة عمل المجلس بعد تنصيبه، في الاستقبال الرسمي الذي خص به جلالة الملك رئيسه وجميع أعضائه بتاريخ 16 يوليوز 2014، فإنه سيتناول، على سبيل التذكير، المرحلة التحضيرية التي سبقت ذلك، منذ إعادة تفعيل المجلس الأعلى للتعليم، بتعيين رئيس منتدب جديد له في 20 غشت 2013. وهي لحظة نوعية تشكل استئنافا، بنفس جديد، لرسالة هذه المؤسسة، وتمهيدا لمرحلة مؤسسة للمستقبل ومستشرفة لآفاق عمل المجلس.

الفصل الأول

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي مؤسسة دستورية للإسهام في التجديد المستمر للمدرسة

1- إحداث المجلس

أُحدث المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في سياق أهم سماته المساءلة القوية لواقع المدرسة المغربية:

- أولا، من أعلى سلطة بالبلاد؛ حيث دق جلالة الملك ناقوس الخطر، داعيا في خطاب ثورة الملك والشعب لسنة 2013 إلى «إجراء وقفة موضوعية مع الذات، لتقييم المنجزات، وتحديد مكامن الضعف والاختلالات... بهدف وضع القطاع التربوي في إطاره الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وجعل غايته تكوين وتأهيل الموارد البشرية، للاندماج في دينامية التنمية، وذلك من خلال اعتماد نظام تربوي ناجع»

- ثانيا، من مختلف مكونات المجتمع وممثليها: متعلمين وأسرهم؛ فاعلين في المدرسة وقائمين على تدبير شؤونها؛ فاعلين اقتصاديين؛ مثقفين وفاعلين في المجتمع المدني والسياسي والنقابي؛ وذوي القرار السياسي بالبلاد.

ضمن هذا السياق الموسوم باهتزاز الثقة في المدرسة، عبأ المجلس جهوده وطاقاته للإسهام في استكشاف حلول ناجعة، وبناء خارطة طريق متقاسمة، تقدم مقترحات كفيلة بتجاوز اختلالات المدرسة المغربية، وبتحقيق التغيير المنشود الهادف إلى تأهيلها وضمان نجاعة مردوديتها الداخلية والخارجية.

بذلك، يعد إحداث المجلس وتفعيله، في صيغته الدستورية الجديدة، تجسيداً لمكانة الصدارة التي يمثلها إصلاح المدرسة المغربية في اهتمامات الدولة والمجتمع، بهدف تمكينها من الاضطلاع الناجع بوظائفها في إعداد وتكوين المواطن النافع لنفسه ولمجتمعه، من خلال التنشئة الاجتماعية والتربية، والتعليم والتعلم والتثقيف، والتكوين والتأطير والبحث، والتأهيل وتيسير الاندماج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والمساهمة في الارتقاء بالفرد والمجتمع.

ثمة اعتبارات ومستلزمات تملي بلوغ هذه الغاية المثلى، وتسهم في تجسيدها على أرض الواقع، في مقدمتها:

- الأسبقية التي يمثلها إصلاح التربية والتكوين والبحث العلمي في المشروع المجتمعي للمغرب، لما تقوم به المدرسة بمفهومها الشامل، الذي يضم على الخصوص: التعليم الأولي والابتدائي والإعدادي والثانوي؛ التعليم العالي والجامعي والبحث العلمي؛ تكوين الاطر؛ التكوين المهني؛ التعليم العتيق، التعلم مدى الحياة، من أدوار حاسمة في تأهيل أجيال المستقبل، والإسهام في بناء مجتمع المعرفة وتعزيز التنمية الشاملة المستدامة؛

- الأهمية الخاصة للتقييم المنتظم لأداء المدرسة المغربية ولمدى اضطلاعها بوظائفها، استنادا إلى مؤشرات ومعايير علمية، وبمقاربة تتحرى الموضوعية والتجرد، هدفها الأساس التحسين المستمر لجودة ونجاعة مردوديتها؛

- الاسهام في التتبع المستمر والمواكبة المتواصلة لتطبيق الإصلاح التربوي، من أجل تأمين سيره على السكة الصحيحة، وتحصينه من الوقوع في «الحلقة الفارغة لإصلاح الإصلاح إلى ما لانهاية»، وذلك بتوفير الضمانات اللازمة لإنجاح أوراشه، والتحقيق الشامل لأهدافه في المدى الزمني المخصص له.

2- خصوصيات المجلس وقيمته المضافة بالنسبة للمدرسة

الموقع المؤسساتي

يندرج المجلس دستوريا في إطار هيئات الحكامة الجيدة والنهوض بالتنمية البشرية المستدامة والديمقراطية التشاركية.

وطبقا لمقتضيات الفصل 168 من الدستور، يعد «المجلس هيئة استشارية، مهمتها إبداء الآراء حول كل السياسات العمومية، والقضايا الوطنية التي تهم التربية والتكوين والبحث العلمي، وكذا حول أهداف المرافق العمومية المكلفة بهذه الميادين وسيرها، إلى جانب الإسهام في تقييم السياسات والبرامج العمومية في هذا المجال».

التفكير الاستراتيجي في قضايا المدرسة المغربية

انطلاقا من هذه المكانة الدستورية، واعتبارا للرسالة النبيلة المناطة بالمجلس، تنهج هذه المؤسسة الوطنية مقاربة استراتيجية تقييمية واستشرافية لقضايا منظومة تربوية أبرز سماتها التعقد والتشعب والتداخل، وذلك في اعتبار لما يطبع التعاطي معها من تنوع وتعدد زوايا التدخل والتموقع المؤسساتي، مع التأكيد على الأهمية الخاصة لكل زاوية نظر ولكل موقع:

- الزاوية الأولى، تخص المهام النوعية للمجلس، بوصفه مؤسسة للتفكير الاستراتيجي، بمنهجية تقييمية وببعد استشرافي، في المكانة الاجتماعية للمدرسة ورسالتها، والأهداف التأهيلية والسوسيو اقتصادية للتكوين المهني، وأدوار الجامعة ومؤسسات التعليم العالي والمهام المناطة بها، وأدوار البحث العلمي ووظائفه، وفي مساءلة المدرسة عن أدائها وقيمة مردوديتها وجودتها، في مراعاة لخصوصية مختلف مكوناتها ومستوياتها، وباستهداف تحقيق التكامل والتناسق مع مهام المؤسسات الأخرى المعنية بالتربية والتكوين والبحث العلمي.

- في ارتباط بذلك، فإن من السمات الأساسية المميزة للمجلس كونه يشتغل على قضايا المنظومة التربوية في كليتها وتناسق مكوناتها المختلفة بمقاربة شمولية وعرضانية.

- الزاوية الثانية، تهم القطاعات الوزارية المسؤولة عن تدبير منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، التي تخص بإعداد وتنفيذ السياسات العمومية والبرامج الحكومية، على كافة المستويات. هذه القطاعات توجد في صلب الفعل التربوي باستمرار. وهي بهذا الوضع تتوفر على التجربة والأطر المؤهلة، ولها معرفة جيدة بكفاءاتها البشرية، وإلمام بالميدان، وبطريقة عمل هذه المنظومة الضخمة. كما أن لهذه القطاعات دراية بأهم الصعوبات التي تسعى يوميا إلى معالجتها؛

- الزاوية الثالثة، يمثلها الفاعلون التربويون، من مدرسين ومؤطرين ومسيري الإدارات والأجهزة المسؤولة عن المؤسسات التعليمية والتكوينية والجامعية، محليا وإقليميا وجهويا؛ تركز عملها على التعاطي مع المشاكل اليومية التي تواجهها المدرسة وعلى سبل تدبيرها؛

- أما الزاوية الرابعة، فتشمل عمل كل من الحكومة والبرلمان، اللذين يضطلعان بمهام تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي المقنن لمختلف جوانب المنظومة ومهامها وقضايا سيرها...

ومع تعدد هذه الزوايا، فإن المجلس يتقاسم مع كافة المتدخلين غاية مثلى مقصدها الأساس النهوض المتواصل بالمدرسة وتجديدها، في احترام تام لخصوصية كل طرف، ولطبيعة مهامه، ووضعه الدستوري والنظامي.

اختصاصات استراتيجية

يشمل اضطلاع المجلس بأدواره ومهامه الاستراتيجية، طبقا للقانون المتعلق به، كافة مكونات المدرسة بقطاعيها العمومي والخاص، ولاسيما منها التعليم الأولي والتعليم المدرسي بمختلف أسلاكه ومستوياته، والتكوين المهني بكل جوانبه، والتعليم العالي والبحث العلمي بمجموع مجالاته والمتدخلين فيه والتعليم العتيق والديني بصفة عامة.

يمارس المجلس، طبقا لمقتضيات المواد 2 و3 و4 من القانون المتعلق به، الاختصاصات التالية:

إبداء الرأي في كل قضية من القضايا المتعلقة بالمنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، التي يعرضها عليه الملك من أجل ذلك؛

- إبداء الرأي فيما تحيله الحكومة من القضايا ذات الصلة بالاختيارات الوطنية الكبرى، والتوجهات العامة، والبرامج والمشاريع ذات الأهمية الخاصة المتعلقة بقطاعات التربية والتكوين والبحث العلمي؛

- إبداء الرأي لفائدة الحكومة والبرلمان، بشأن مشاريع ومقترحات القوانين والقوانين التنظيمية والنصوص التنظيمية، التي يعرضها عليه من أجل ذلك رئيس الحكومة أو رئيس مجلس النواب أو رئيس مجلس المستشارين حسب كل حالة، لاسيما مشاريع ومقترحات القوانين التي تضع إطارا للأهداف الأساسية للدولة في ميادين التربية والتكوين والبحث العلمي؛

- إعداد دراسات وأبحاث بمبادرة منه، أو بناء على طلب من الحكومة، بشأن كل مسألة تهم التربية والتكوين والبحث العلمي أو تتعلق بتسيير المرافق العمومية المكلفة بها؛
- إنجاز تقييمات شمولية أو قطاعية أو موضوعاتية للسياسات والبرامج العمومية في مجالات التربية والتكوين والبحث العلمي ونشر نتائجها؛
- تقديم كل مقترح للحكومة من شأنه:
- الإسهام في تحسين جودة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين، وضمان إصلاحها، والرفع من مردوديتها، وتطوير أدائها؛
- تشجيع سياسات تطوير بنيات البحث العلمي، ودعمها، وتحفيز الباحثين العاملين بها على الإبداع والابتكار؛
- إقامة علاقة شراكة وتعاون مع القطاعات والمؤسسات والهيئات على الصعيدين الوطني والدولي في مجال اختصاصه.
- يمكن للمجلس أيضا، بمبادرة منه، أن يدلي بآرائه ومقترحاته بشأن القضايا التي تهم مجال اختصاصه، ويمكنه إصدار آرائه وتقاريره في شأن القضايا المذكورة، بتنسيق أو بصفة مشتركة، مع واحد أو أكثر من المجالس أو المؤسسات المنصوص عليها في الدستور، إن اقتضى الأمر ذلك، شريطة مراعاة حدود اختصاص المجالس والمؤسسات المذكورة.

منهجية عمل منسجمة مع الوضع الدستوري للمجلس

يشكل المجلس فضاء خصبا للنقاش الديمقراطي الحر، والاجتهاد الجماعي البنّاء المبادِر والمبتكر، والمنفتح على محيطه بنهجه المقاربة التشاركية الهادفة إلى التشاور مع مختلف مكونات الأمة، وتقاسم الأفكار ووجهات النظر المرتبطة بقضايا التربية والتكوين والبحث العلمي، بما يفضي إلى تعاقدات حول الخيارات الاستراتيجية الكفيلة بالإصلاح المتجدد للمدرسة. وبذلك تقوم منهجية عمله على عدة مقومات أبرزها:

الاجتهاد الجماعي الداخلي القائم على تعددية الرأي

تُعد التمثيلية التعددية، التي تقوم عليها تركيبة المجلس وهيئاته، بما تزخر به من تنوع في التخصصات والتجارب والخبرات ذات الصلة بميادين التربية والتكوين والبحث العلمي وبمحيطها، مصدر ثراء لاشتغال المجلس، كما تشكل سندا قويا لما يقوم به من عمليات التفكير والتقييم والاستشراف والتداول والإنتاج والتواصل، سواء بين أعضائه وهيئاته، أو مع مختلف مكونات المجتمع.

ضمن هذا الفضاء المخصب للأفكار، والمحفز على النقاش الديمقراطي المتعدد؛ يعبر أعضاء المجلس عن وجهات نظرهم، عبر مختلف هيئاته، في جو من الاحترام والإنصات المتبادَل وحرية التعبير عن الرأي، مع إعمال الاجتهاد الجماعي والذكاء المشترك، بهدف إنضاج منتوج متقاسم ومتملك من قبل الجميع، وازعهم الأساس في ذلك السعي إلى الإسهام في التأهيل المستمر للمدرسة، والخدمة الموصولة لمصلحة المتعلمين، والعمل على الارتقاء المطرد بالبلاد.

الخبرة العلمية والدراسات المتخصصة والمقارنة

يستند عمل المجلس إلى مقاربة علمية، يتوخى من خلالها ترسيخ الموضوعية الفكرية والمصداقية الأكاديمية والعلمية لمهامه التقييمية والاقتراحية والاستشرافية. وتقوم هذه المقاربة على الدراسة والبحث واستطلاع الرأي والمقارنة والرصد والابتكار، وعلى استلهام التجارب الرائدة والممارسات الناجحة وطنيا ودوليا، في مجالات اختصاصه.

المقاربة التشاركية

تمثل المقاربة التشاركية أحد أهم مقومات اشتغال المجلس، باعتباره مؤسسة لتفعيل الديمقراطية التشاركية، وتجسيدا للاقتناع الجماعي بكون المدرسة تعد شأنا يهم مختلف مكونات الأمة.

وهي مقاربة منظمة ومنفتحة، تستند إلى الحوار والتشاور والإشراك والتواصل مع المتعلمين والباحثين والفاعلين التربويين بمختلف فئاتهم وهيئاتم، وشركاء المدرسة كافة، وباقي الفاعلين المتدخلين أو المعنيين بالتربية والتكوين والبحث العلمي، بهدف تقاسم التقييمات والتملك المشترك للحلول الاستشرافية. وهذا مايجعل من هذه المقاربة دعامة قوية لإغناء التفكير الاستراتيجي للمجلس، ونهجا يذكي نفسا متجددا لتعبئة مجتمعية يقظة شاملة ومستديمة حول إصلاح المدرسة والانخراط المستمر في أوراش تطبيقه.

الفصل الثاني
وقفة على حصيلة عمل المجلس

تكشف حصيلة عمل المجلس، منذ انطلاقته إلى متم سنة 2015، عن تحقيق مكتسبات مهمة، رغم بعض الصعوبات والإكراهات التي غالبا ما تصاحب مرحلة البداية والتأسيس؛ ذلك أن هذه المرحلة الأولى من عمل المجلس، تميزت بعملين متوازيين ومتكاملين: ففي الوقت الذي شرع فيه المجلس، فور تنصيبه، في مباشرة إرساء هياكله وهيئاته التداولية ووضع منهجية وقواعد عمله ونصوصه التنظيمية، أطلق أيضا الأعمال التقييمية والاقتراحية والاستشارية، تحضيرا لبلورة تصور متكامل وشامل للإصلاح التربوي.

1- الهياكل التنظيمية والمؤسساتية للمجلس

علاوة على المهام الموكولة لرئاسة المجلس ولأمانته العامة، طبقا للقانون المتعلق به، عمل المجلس، على إرساء هياكله التنظيمية والمؤسسية والإدارية، في حرص تام على ضمان انتظام اشتغالها، على نحو يستجيب لمتطلبات هذه المرحلة، ولاسيما تقييم حصيلة تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين بين 2000 و2013، وبلورة رؤية للإصلاح التربوي تمكن من وضع منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي على سكة التغيير والتجديد.

أ. الجمعية العامة

عقد المجلس منذ 14 يوليوز 2014 إلى نهاية دجنبر 2015، علاوة على لقاء افتتاحي، ثماني دورات، تدارست خلالها الجمعية العامة، بوصفها الهيئة التداولية للمجلس، القضايا المدرجة في جدول أعمالها، وصادقت على مجمل نتائجها، وخصوصا منها تشخيص حالة المنظومة في ضوء تطبيق الميثاق، واستشراف خارطة طريق لتجديد المدرسة وتأهيلها، والتوجهات الأساسية لمستقبل التعليم العالي.

إضافة إلى ذلك، اعتمدت الجمعية العامة برنامج عمل المجلس برسم سنة 2015، ثم برنامج عمل سنتي 2017-2016، وميزانيتي كل من سنة 2015 و2016، وصادقت على النصوص والبنيات التنظيمية الداخلية، ولاسيما النظام الداخلي، والنظام الأساسي لموظفي المجلس، والهيكلة الإدارية، والتنظيم المالي والمحاسبي.

ب. مكتب المجلس

تم انتخاب مكتب المجلس من قبل الجمعية العامة، الذي يتألف، علاوة على الرئيس، من رؤساء اللجان الدائمة، ومن تسعة أعضاء يمثلون بالتساوي الفئات الثلاث المكونة للمجلس: فئة «الخبراء والمتخصصين»، وفئة «الأعضاء المعينين لصفتهم»، وفئة «الأعضاء الممثلين للنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية، والأطر التربوية والإدارية، وآباء وأمهات وأولياء التلاميذ، والمدرسين، والطلبة، والتلاميذ، والجماعات الترابية، وجمعيات المجتمع المدني، والمقاولات والهيئات الممثلة للمؤسسات الخاصة للتعليم والتكوين الخاص».

عقد المكتب في الفترة ما بين 21 يوليوز 2014 و31 دجنبر 2015 ما مجموعه 22 اجتماعا، حيث أنجز مهام تنسيق أعمال هيئات ولجان المجلس، وتدارس نتائج أشغالها، وقام بتحضير أشغال دورات الجمعية العامة، والسهر على تنفيذ النتائج والقرارات التي تنتهي إليها دورات المجلس.

ج. اللجان الدائمة

تم تشكيل ست لجان دائمة لدى المجلس، تغطي قضايا وإشكاليات المدرسة، وفق مقاربة عرضانية، موضوعاتية ونسقية، بدل التقسيم القطاعي، التجزيئي. كما روعيت في تشكيلها جملة من المعايير، في مقدمتها التوازن من حيث التركيبة العددية، والسعي إلى المناصفة، وتعدد وجهات النظر، والتخصص والخبرة في مجالات اشتغال كل لجنة.

هذه اللجان هي:

- **اللجنة الدائمة للتربية والتكوين للجميع والولوجية**، تضطلع، على الخصوص، بدراسة القضايا ذات الصلة بضمان حق التربية للجميع، وبولوج جميع المواطنات والمواطنين بفرص متكافئة، إلى التربية والتكوين، وبالتعليم عن بعد، والتعلم مدى الحياة، وبمحاربة الأمية والتربية غير النظامية...

- **اللجنة الدائمة لحكامة منظومة التربية والتكوين**، تهتم بالقضايا الاستراتيجية المتعلقة بحكامة المنظومة الوطنية للتربية والتكوين؛ ولاسيما هيكلة المنظومة الوطنية والجهوية والمحلية، والتدبير اللامتمركز واللامركزي، وأنظمة المعلومات، والقيادة، والتمويل، والشراكة...

- **اللجنة الدائمة للمناهج والبرامج والتكوينات والوسائط التعليمية**، تهتم أساسا بأسس وغايات ووظائف منظومة التربية والتكوين، وتقويم ومراجعة المناهج والبرامج والتكوينات وتدريس اللغات ولغات التدريس، والتكوين والنماذج والمقاربات البيداغوجية، والوسائط التعليمية، والتوجيه المدرسي والمهني والجامعي وأنظمة الامتحانات والتقويم الدراسي...

- **اللجنة الدائمة لمهن التعليم والتكوين والتدبير**، تضطلع على الخصوص بقضايا ولوج مهن التعليم والتكوين والتدبير والتكوين الأساس والمستمر والتنمية المهنية وتدبير المسار المهني...

- **اللجنة الدائمة للبحث العلمي والتقني والابتكار**، تختص أساسا بمقاربة السياسات العمومية في مجال البحث العلمي والتقني، والابتكار وبنياته، وحكامته وتمويله وتقييمه.

- **اللجنة الدائمة للخدمات الاجتماعية والثقافية وانفتاح مؤسسات التربية والتكوين على محيطها**، تهتم بظروف التمدرس والتكوين والخدمات الاجتماعية والثقافية والرياضية والحياة المدرسية والجامعية، وانفتاح مؤسسات التربية والتكوين على المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي...

في ارتباط بذلك، تم انتخاب رؤساء اللجان ومقرريها طبقا لمقتضيات القانون المتعلق بالمجلس، ولأحكام نظامه الداخلي، وفي احترام تام لقواعد الديمقراطية.

عقدت اللجان الدائمة ما مجموعه 187 اجتماعا، في الفترة ما بين شتنبر 2014 (تاريخ شروعها في مباشرة مهامها) و31 دجنبر 2015. كما اعتمدت آليات للاشتغال تضمن الحرية الفكرية والجودة الأكاديمية والعلمية، ولاسيما تنظيم الاستماعات والاستناد إلى الخبرة وإنجاز الدراسات والأبحاث، حيث اتسمت أشغالها بتبادل الرأي المتعدد، وبتضافر الجهود وحفز الذكاء الجماعي، وإطلاق المبادرات البناءة مع السهر على التنسيق فيما بينها، في إطار من التفاعل والتكامل، الموجه نحو الاسهام المسؤول والبناء في تمكين المجلس في الاطلاع الأمثل بمهامه.

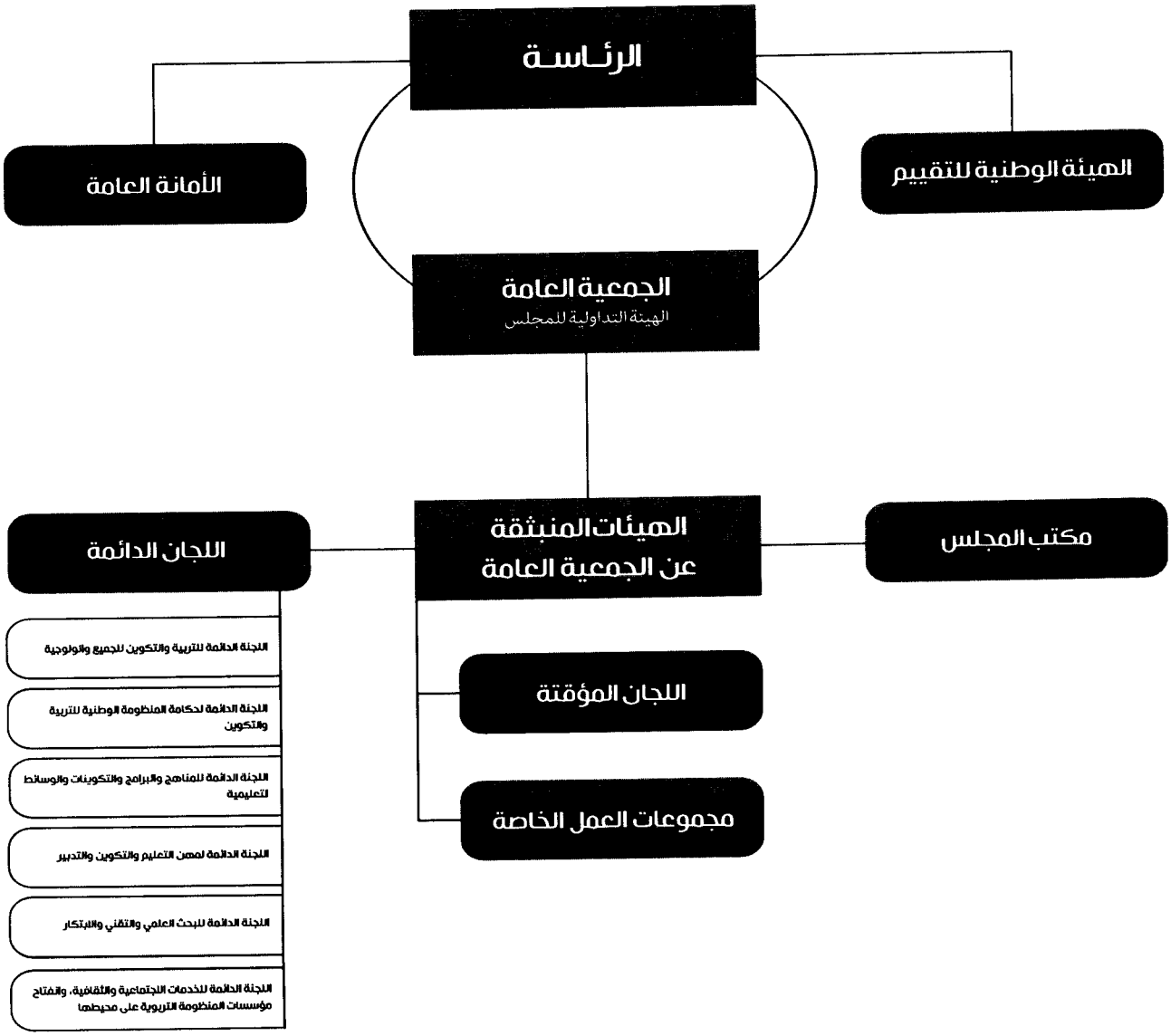

د. البنيات الوظيفية لدى الأمانة العامة للمجلس

في إطار المهام الموكولة للأمانة العامة للمجلس، وتفعيلا للهيكلة المنظمة لأجهزتها، تم إرساء بنيات وظيفية لديها تعمل في تكامل وتفاعل، على الخصوص، مع الجمعية العامة ومع الهيئات المنبثقة عنها. وتتوزع هذه البنيات على مجالات الاشتغال التالية:

- الدراسات والبحث، الرصد والاستشراف، ودعم هيئات المجلس؛
- الموارد وتدبير الشؤون الإدارية والمالية؛
- المنظومة المندمجة للإعلام ذات الصلة بميادين التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- التواصل الداخلي والخارجي والتعاون الوطني والدولي؛
- التوثيق والنشر والترجمة.

تسهم هذه البنيات، علاوة على المهام الموكولة إليها، في تمكين هيئات المجلس من الدراسات والدعم العلمي والتقني والوثائقي، ومن استشارة الخبرات الداخلية والخارجية للمجلس، ومن تزويدها بالمعلومات وقواعد المعطيات والكفاءات البشرية والموارد المادية اللازمة لإنجاز أعمالها، وحفظ هذه الأعمال، إلى جانب السهر على تنسيقها، والتبادل المنتظم للمعطيات والمعلومات والوثائق وتقاسم النتائج بين هيئات المجلس، وأيضا التفاعل والتعاون مع المحيط، ولاسيما مع القطاعات الحكومية المكلفة بالتربية والتكوين والبحث العلمي، ومختلف الجهات المعنية مع ترصيد الممارسات الناجحة والانفتاح على تجارب المنظومات التربوية على الصعيد الدولي.

ه. الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

تشكل الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي إحدى هيئات المجلس، وتضطلع بإنجاز تقييمات شمولية أو قطاعية أو موضوعاتية للسياسات والبرامج العمومية في ميادين التربية والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر والتكوين المهني، استناداً إلى مقاربة علمية، مع تقدير نجاعتها البيداغوجية والمالية بالنظر إلى الأهداف المرسومة لها، وذلك بالاستناد إلى المعايير الدولية المعمول بها في هذا الشأن.

انتظمت الأشغال التقييمية التي أشرفت الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس على إنجازها بين غشت 2013 الى نهاية سنة 2015، وفق المحاور الأربعة التالية:

التقارير التقييمية المؤسسية، ولاسيما:

- التقرير التحليلي: تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين: 2000-2013: المكتسبات والمعيقات والتحديات؛
- أطلس الرسوم البيانية والخرائط لتطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013.

- إرساء العدة التقييمية واختبارها، من خلال:

- معجم مؤشرات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- لائحة مؤشرات هذه المنظومة؛
- تنظيم قواعد المعطيات الإحصائية.

إلى جانب وضع عدة تقييم البرنامجين التاليين:

- البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات PNEA؛
- مشروع تقييم المؤسسات التعليمية.

الدراسات والخبرات التحضيرية للتقييم، خصوصا منها:

- تقرير الخبرة حول «حكامة منظومة التربية والتكوين بالمغرب: تقييم تطبيق توصيات الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2013»؛
- تقرير الخبرة حول «تصور التكوين المهني»؛
- دراسة حول تقييم المكتسبات في اللغة العربية لأبناء الجالية المغربية المقيمة بالخارج (في طور الإنجاز).

التكوين والأنشطة العلمية المتخصصة، ولاسيما:

- الندوة الدولية حول التقييم في التربية والتكوين، المقاربات والرهانات والتحديات، المنعقدة في 22-23 أكتوبر 2015.

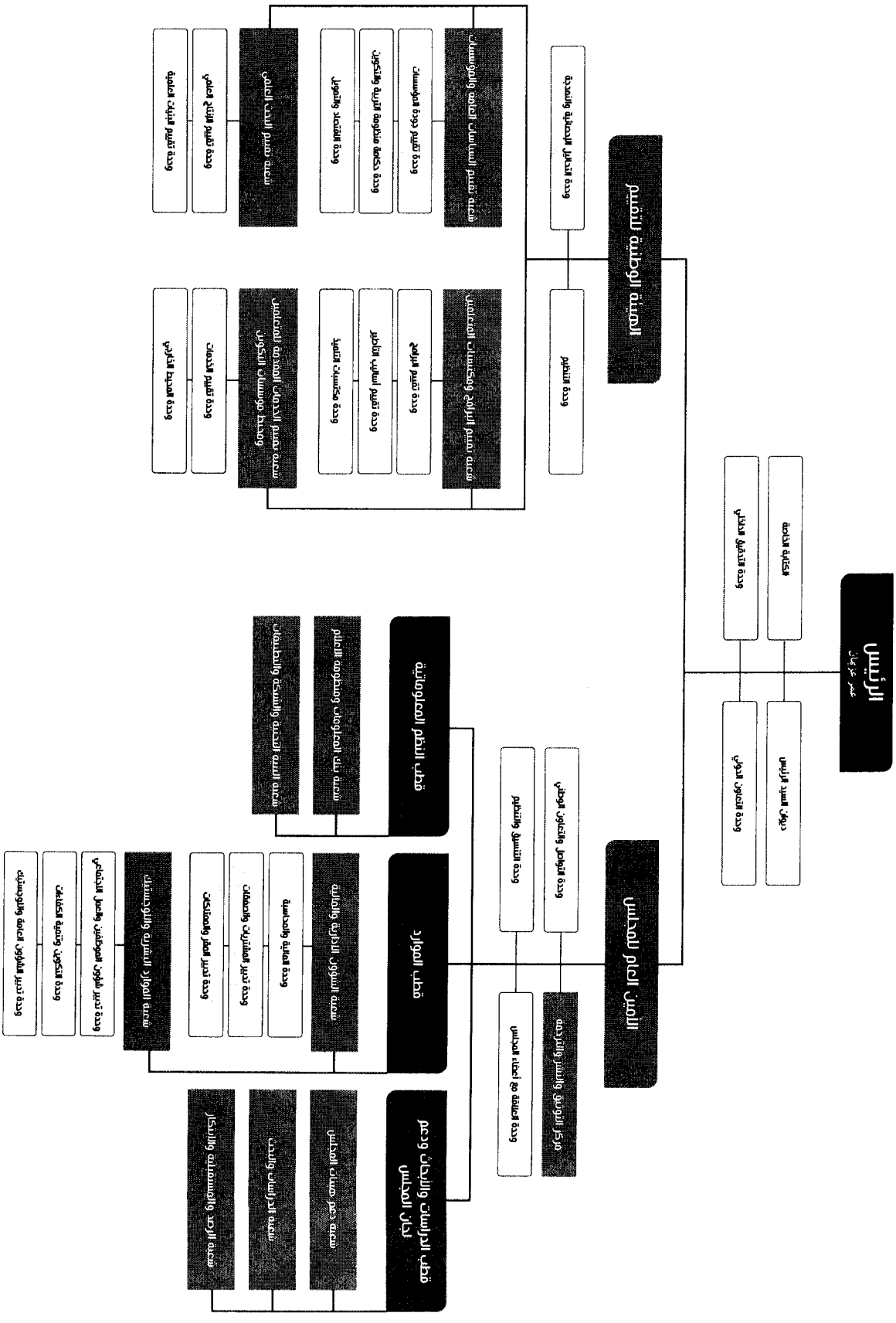
الرئيس
عمر كوجان
الكتابة الخاصة
وحدة الاتصال المكتوب
ديوان السيد الرئيس
وحدة التحقيق المكتوبي
الأمين العام للمجلس
وحدة الوثائق والأرشيف الوطني
وحدة التنسيق والتنظيم
مركز الوثائق والنشر والترجمة
وحدة العلاقة مع أعضاء المجلس
قطب الدراسات والأبحاث ودعم لجان المجلس
شعبة دعم هيئات المجلس
شعبة الدراسات والأبحاث
شعبة الرصد والمستشرفية والابتكار
قطب الموارد
شعبة الشؤون الإدارية والمالية
وحدة المالية والمحاسبة
وحدة تدبير المشتريات والصفقات
وحدة تدبير العقار والممتلكات
شعبة الموارد البشرية والتوجيهات
وحدة تدبير شؤون الموظفين والعمل الاجتماعي
وحدة التكوين وتنمية الكفاءات
وحدة تدبير الشؤون العامة والتوجيهات
قطب النظم المعلوماتية
شعبة بنك المعلومات ومخطوطة الأعلام
شعبة البنية التحتية والشبكة والتطبيقات
الهيئة الوطنية للتقييم
وحدة الاتصال الصحفية والتعددية
وحدة التنظيم
شعبة تقييم السياسات العامة والمؤسسات
وحدة تقييم جودة المؤسسات
وحدة دكاكة منظومة الأثرية والتكوين
وحدة الاقتصاد والتمويل
شعبة تقسيم البحث العلمي
وحدة تقييم الإنتاج العلمي
وحدة تقييم البنيات العلمية
شعبة تقييم البرامج ومحتويات التعليمين
وحدة تقييم البرامج
وحدة تقييم أساليب التدريس
وحدة مكتسبات التلميذ
شعبة تقسيم الأدوات المعدنية للتعليمين
وحدة تقييم الأدوات
وحدة الهندسة الديداكتيكية

2- الإنتاجات الأساسية

تُوِّجَت أشغال المجلس، في نهاية الفترة موضوع هذه الحصيلة، على الخصوص، بإنجاز ثلاثة أعمال أساسية:

- التقرير التحليلي حول تقييم حصيلة تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين بين 2000 و2013: المكتسبات؛ المعيقات والتحديات؛
- الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015 - 2030: من أجل مدرسة الانصاف والجودة والارتقاء؛
- رأي المجلس في مشروع القانون 01.00 المتعلق بالتعليم العالي.

أ. التقرير التحليلي حول حصيلة تطبيق الميثاق 2000-2013

طبقا للتوجيهات السامية المتضمنة في الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى 20 غشت 2013، أنجز المجلس، عبر الهيئة الوطنية للتقييم لديه، تقريراً تحليلياً حول حصيلة تطبيق الميثاق الوطني للتربية والتكوين بين 2000 و2013، وذلك بهدف إبراز ما تحقق من منجزات ومكتسبات، والوقوف على أبرز الاختلالات والصعوبات التي اعترضت سيرورة هذا التطبيق، ومن ثم، استجلاء التحديات التي تواجهها المدرسة في أفق العمل على رفعها.

سبقت هذا التقييم عملية تشاور واسعة مع الفاعلين والأطراف المعنية بالشأن التربوي، خلصت إلى تقاسم مكامن الخلل الكبرى في المدرسة المغربية، ولاسيما تدني مردوديتها الداخلية والخارجية، وتراجع جودة التربية والتكوين؛ واستمرار الصعوبات المرتبطة بالحكامة، وتلك المتعلقة بربط المنظومة بالمشروع المجتمعي؛ وتكرار تعثر الإصلاحات التربوية رغم تعددها.

بُني هذا التقرير على مقاربة استندت إلى مؤشرات للقياس والتقدير العلمي، وأدمجت المتغيرات الموضوعاتية التي تهم مدخلات الموارد المالية والبشرية والمؤسساتية، والمتغيرات ذات الصلة بالمخرجات، وبما حققته المدرسة من إنجازات ونتائج، وأيضا المتغير القطاعي من خلال تحليل تطبيق الإصلاح في مختلف مكونات المدرسة.

خلص التقرير إلى تحديد البؤر الإشكالية للمدرسة، ولاسيما من حيث منهجية إصلاحها وحكامته؛ وسبل جعلها في قلب انشغالات المجموعة الوطنية والجهوية والمحلية؛ وتعبئة مختلف الفاعلين المعنيين؛ وآليات التتبع والتقييم، علاوة على إبراز أهم التحديات المستقبلية المطروحة على المدرسة من أجل تحقيق التغيير المنشود، ولاسيما:

- تحدي التطور الديمغرافي بمختلف تأثيراته على التربية والتكوين؛
- تحدي تنويع مصادر تمويل التربية والتكوين والبحث العلمي؛

- تحدي تغيير البراديغم التربوي من أجل تأهيل المدرسة المغربية للمستقبل، عبر اعتبار الفصل الدراسي النواة الأساس للإصلاح؛ وحل الإشكالية اللغوية؛ واستيعاب تحولات مهنة المدرس؛ وتأهيل الجامعة للمنافسة الدولية؛ ومتطلبات التمهين والتشغيل؛ ومواجهة الفجوة الرقمية؛ ومجتمع المعرفة؛ وتحقيق جودة التربية والتكوين والبحث العلمي.

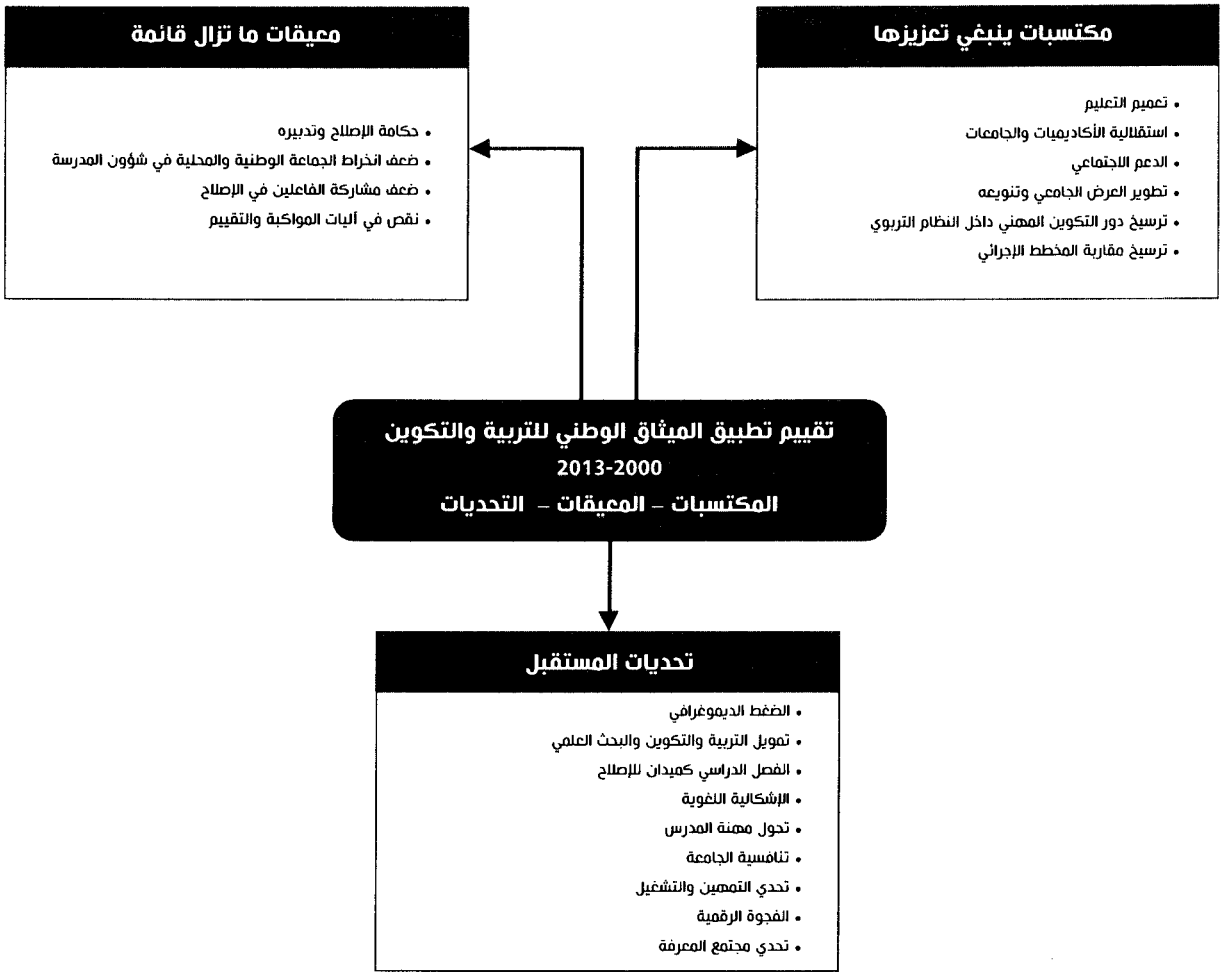

والخلاصة أن أهمية هذا التقييم تكمن في تقديم تشخيص متقاسم، لحالة المدرسة المغربية، مشكلا بذلك منطلقا لبلورة التوجهات الأساسية للإصلاح التربوي المنشود.

ب. الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015 - 2030: من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء

يندرج إنجاز الرؤية الاستراتيجية للإصلاح في إطار قيام المجلس بالمهام الدستورية والقانونية المناطة به، وعملا بالتوجيهات السامية المتضمنة في الخطاب السامي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الخريفية 2014، الذي دعا فيه جلالته المجلس إلى إعداد خارطة طريق وتوصيات كفيلة بإصلاح المدرسة المغربية، والرفع من مردوديتها.

سيرورة إعداد الرؤية الاستراتيجية للإصلاح واعتمادها

شكل الاشتغال على الرؤية الاستراتيجية محكا متميزا للترجمة العملية للمقومات المنهجية التي يعتمدها المجلس، وذلك وفق سيرورة تفاعل فيها العمل الداخلي لهيئات المجلس مع استخلاص نتائج المقاربة التشاركية والاستشرافية، كما سيتبين لاحقا. وتتمثل أهم محطات الاشتغال التحضيري داخل المجلس فيما يلي:

- تحديد مكتب المجلس لمنهجية الاشتغال على هذه الرؤية الاستراتيجية، واعتمادها بعد ذلك من قبل الجمعية العامة؛

- بلورة اللجان الدائمة للمجلس لمساهمات مهيكلة، في شكل تقارير موضوعاتية، بحسب مجال اختصاص كل واحدة منها، تم إغناؤها بنتائج مداولات الجمعية العامة، ولاسيما في إطار دورات المجلس الثالثة والرابعة والخامسة، مشكلة بذلك، الأساس الذي ارتكز عليه بناء هذه الرؤية؛

- انتداب مقرر عام للتقرير، اضطلع بمهمة استثمار مساهمات اللجان الدائمة وغيرها من المرجعيات والرصيد المتوافر لدى المجلس، وتركيزها في وثيقة موحدة ومنسجمة، أثمرت مشروع رؤية استراتيجية متكاملة للإصلاح التربوي.

- تشكيل لجنة للتنسيق من رؤساء اللجان الدائمة للمجلس، عملت على تحصين سيرورة إعداد هذا المشروع من التكرار وهدر الجهد، وضمان التقائية أعمال اللجان؛

- تدارس مكتب المجلس مشروع هذه الرؤية في عدة محطات، من أجل بلورة تصور متقاسم لبعض القضايا الإشكالية، والبت في جاهزية المشروع وإحالته على أنظار الجمعية العامة، قصد التداول والمناقشة؛ حيث تمت المصادقة على الرؤية الاستراتيجية للإصلاح في الدورة السابعة المنعقدة أيام 14-13-12 و16 ماي 2015، قبل أن تعرض على أنظار جلالة الملك في 20 من نفس الشهر.

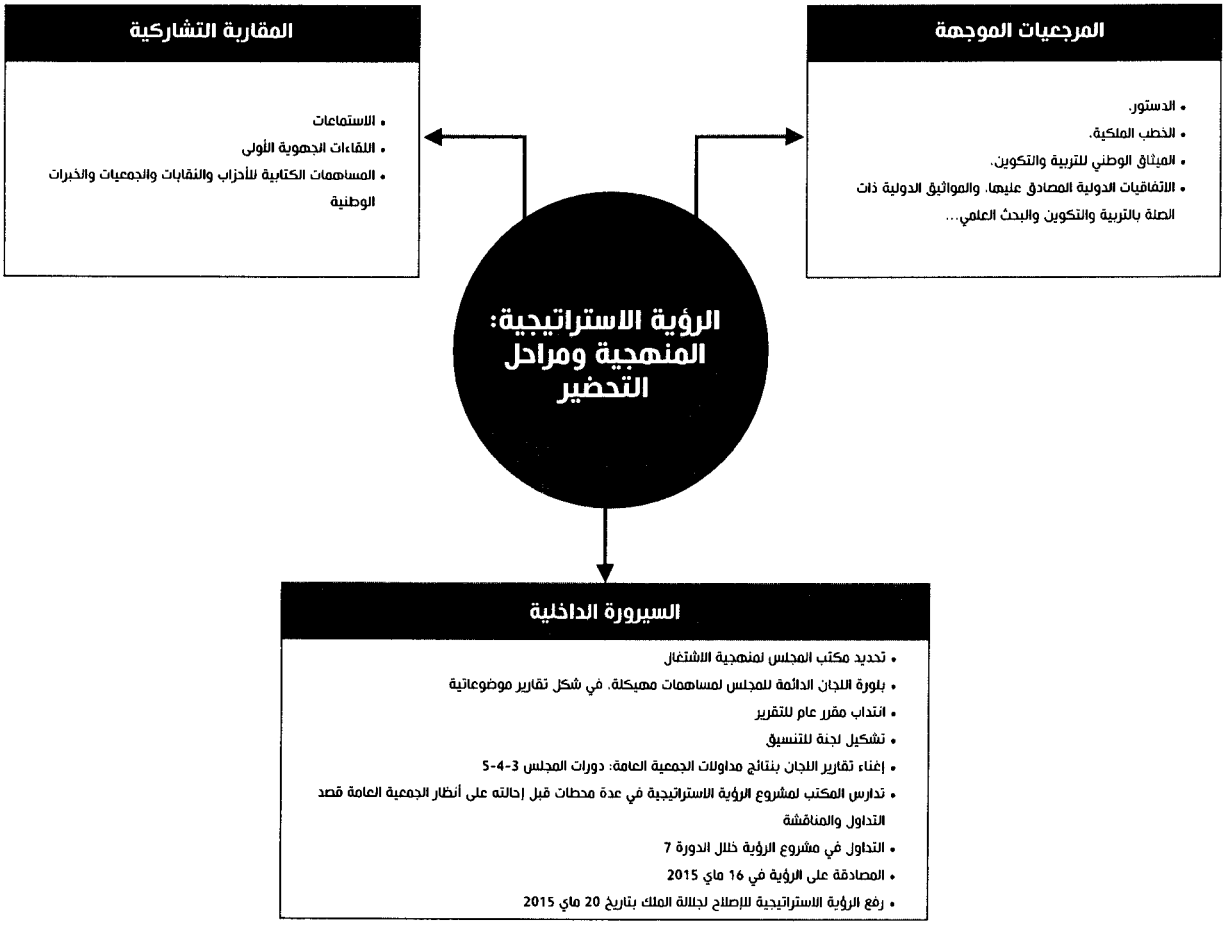

لقد تأتى إنجاز هذا العمل بفضل التزام جميع أعضاء المجلس بمتطلبات المنطق المؤسساتي والتنظيمي للمجلس، وبمستلزمات العمل الجماعي، المنصهر في بوتقة مشتركة، جاعلين من الإصلاح التربوي قضية تسمو فوق كل اعتبار، من أجل المصلحة الفضلى للمتعلمين، وللنهوض بالمدرسة المغربية، إسهاما في الارتقاء المستمر بالبلاد.

المبادئ والمرجعيات الموجهة

استند المجلس في بلورة مرتكزات وغايات ووظائف المدرسة المغربية ضمن رؤيته الاستراتيجية، إلى الثوابت الدستورية للأمة المغربية، المتمثلة في الدين الإسلامي، والوحدة الوطنية والترابية، والملكية الدستورية الديمقراطية البرلمانية والاجتماعية، والهوية المغربية الموحدة، متعددة المكونات وغنية الروافد والمنفتحة على العالم، المبنية على ترسيخ قيم الاعتدال والتسامح والتضامن والمواطنة وفضائل السلوك المدني، وتقوية الانتماء للأمة والحوار بين الثقافات والحضارات ومبادئ حقوق الإنسان، والاختيار الديمقراطي.

أما المرجعيات الموجهة لهذه الرؤية، فتتمثل، على الخصوص، في الدستور، وفي الخطب الملكية، ولاسيما منها التوجيهات الملكية ذات الصلة بالمدرسة المغربية، وفي الميثاق الوطني للتربية والتكوين، بوصفه إطارا مرجعيا للإصلاح، مع ما يقتضيه من ملاءمات وتطوير، وأيضا في الاتفاقيات الدولية المصادق عليها، والمواثيق الدولية ذات الصلة بالتربية والتكوين والبحث العلمي، وحقوق الطفل والمرأة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة، وذلك من منطلق ضمان المساواة والانصاف دون تمييز على أي أساس كان.

مرجعيات العمل

تتمثل مرجعيات العمل التي تم استثمارها في إعداد هذه الرؤية في تقارير وأعمال اللجان الدائمة للمجلس؛ وفي التقرير التحليلي المتعلق بتقييم تطبيق الميثاق؛ وفي نتائج وخلاصات مجمل الاستشارات التي قام بها المجلس، وفي المساهمات الكتابية للأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والمجتمع المدني والخبراء، وفي نتائج لقاءات الحوار الجهوي من أجل تأهيل المدرسة المغربية، وفي العروض المقدمة من قبل الوزراء المشرفين على قطاعات التربية والتكوين والبحث العلمي والتعليم العتيق، حول رؤيتهم المستقبلية لمشاريع الإصلاحات التربوية المرتقبة، وفي رصيد المجلس من التقارير والدراسات والآراء، وفي المقارنات على الصعيد الدولي.

خمسة عشر سنة: أفق زمني للإصلاح

تندرج هذه الرؤية في مدى زمني يمتد من 2015 إلى 2030، على أن يتم تفعيلها بالتدرج وفق آماد ثلاثة: المدى القريب (3 سنوات) والمتوسط (6 سنوات) والبعيد (ما يفوق 6 سنوات في أفق 2030)، وتستهدف الأجيال والفاعلين التربويين الحاليين والمقبلين. وهي مدة زمنية تتلاءم مع الممارسات الوطنية والدولية المتعلقة بزمن الإصلاحات التربوية الاستراتيجية، وتعتبر أفقا زمنيا مناسبا للتطبيق الشامل للإصلاح، ولإنجاز تقييم منتظم لسيرورته ونتائجه، بهدف التصحيح والاستدراك والتحسين.

ثلاثة مقومات للإصلاح

يرتكز نموذج التغيير والتجديد المعتمد في الرؤية الاستراتيجية للإصلاح التربوي على ثلاثة مقومات كبرى تستشرف المدرسة التي يتطلع إليها المغرب، وهي:

- مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص؛
- مدرسة الجودة للجميع؛
- مدرسة الارتقاء الفردي والمجتمعي.

تقترح الرؤية تصريف هذه المقومات عبر ثلاثة وعشرين رافعة للتغيير، ترسم خارطة الطريق التي يتعين نهجها، وتحدد السبل والمستلزمات الضرورية لبلوغ الأهداف وكسب الرهانات المتوخاة في اتجاه إنجاح التغيير المنشود.

يتعلق المقوم الأول بتحقيق مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص، وهو ما يستدعي:

- جعل التعليم الأولي إلزاميا للدولة والأسر، مع دمجه التدريجي في سلك الابتدائي؛
- تخويل التمدرس بالأوساط القروية وشبه الحضرية، والمناطق ذات الخصاص تمييزاً إيجابيا، لاستدراك جوانب العجز والنقص والتعثر؛
- تأمين الحق في ولوج التربية والتعليم والتكوين لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة؛
- التعميم التام لتعليم إدماجي متضامن لفائدة جميع الأطفال دون أي نوع من التمييز، وتعزيز الجهود الرامية إلى ضمان مقعد لكل طفلة وطفل في سن التمدرس؛
- بذل أقصى الجهود لضمان المواظبة واستدامة التعلم، والتصدي لكل أنواع الهدر والانقطاع والتكرار؛
- توفير البنايات المدرسية وتمكينها من التأطير اللازم، ومن التجهيزات المادية والديداكتيكية، وتقوية برامج الدعم المادي والنفسي والتربوي والاجتماعي؛
- تعزيز إسهام التعليم الخاص، بوصفه شريكا للقطاع العمومي، في مجهود التعميم المنصف لتعليم جيد ونافع.

أما تحقيق الجودة، بوصفها المقوم الاستراتيجي الثاني، فإنه يقتضي القيام بتغييرات نوعية تستهدف:

- أولا، إعادة النظر في مهن التربية والتكوين، بغية تحسين معايير ولوجها وتجديد أدوارها ومهامها، وإتقان تكوين هيئاتها، وتأهيلها المستمر؛
- ثانيا، إصلاح النموذج البيداغوجي، بمراجعة المناهج والبرامج المدرسية والتكوينات المهنية والجامعية والطرائق البيداغوجية، في اتجاه تخفيفها وتنويعها، وملاءمتها، وتوجيهها نحو البناء الفكري للمتعلمين، وتنمية مهارات الملاحظة والتحليل والتفكير النقدي لديهم؛
- ثالثا، العمل بهندسة لغوية جديدة، تتوخى:

- اعتماد مبدأ التعددية اللغوية، الكفيلة باستفادة المتعلمين بفرص متكافئة من ثلاث لغات في التعليم الأولي والابتدائي؛ هي العربية كلغة أساسية، والأمازيغية كلغة للتواصل، والفرنسية كلغة للانفتاح، تضاف إليها الإنجليزية ابتداء من السنة الأولى إعدادي، ولغة أجنبية أخرى اختيارية منذ السنة الأولى ثانوي تأهيلي؛
- اعتماد مبدأ التناوب اللغوي باعتباره آلية تعليمية لتعزيز التمكن من اللغات عن طريق التدريس بها، وذلك بتعليم بعض المضامين والمجزوءات، في بعض المواد، باللغة الفرنسية ابتداء من الإعدادي، وبالإنجليزية ابتداء من الثانوي التأهيلي؛ وذلك قصد بلوغ هدف مؤداه جعل الحاصل على البكالوريا متمكنا من اللغتين العربية والأمازيغية، ومن لغتين أجنبيتين على الأقل؛

يجدر التأكيد على أن من بين أهداف هذه الهندسة اللغوية وضع حد للإشكال اللغوي القائم حاليا عند ولوج الجامعة، وتمكين الطالب المغربي من المتابعة السلسة لدراسته بلغات متعددة، على المستوى الوطني أو بالخارج.

- رابعا، تثمين التكوين المهني، والتوسيع المستمر لطاقته الاستيعابية، وتقوية دوره ومكانته، باعتباره فضاء خصبا للمهارات الفردية الكفيلة بالاستجابة لمتطلبات النمو التنافسي للاقتصاد بصفة عامة، ولحاجات المقاولة وسوق الشغل على وجه التحديد.

يتعلق الأمر في هذا الشأن بفتح سبل جديدة وآفاق أرحب، وذلك من خلال اعتماد التوجهات الأساسية التالية:

- إقرار مبدأ الانفتاح والمرونة والحركية بين مختلف الأسلاك أمام كل متعلم على امتداد المسار التكويني، عبر إرساء الجسور والممرات بين التعليم العام والتكوين المهني، وذلك في الاتجاهين معا؛
- وضع آليات للتوجيه المبكر، تعمل منذ بداية السلك الإعدادي؛
- إحداث مسالك للتكوين المهني، على غرار البكالوريا المهنية، ومراجعة آليات الانتقاء والولوج المرتبطة بها؛
- التكامل بين التكوينات النظرية والتدريبات التطبيقية، من خلال تعزيز التكوين بالتناوب والتمرس داخل المقاولات، بشراكة مع الفاعلين الاقتصاديين.

- خامسا، اعتماد قواعد الحكامة الجيدة المبنية على النجاعة المرتكزة على ترسيخ المسؤولية لدى الفاعلين، والتقائية السياسات العمومية، وترشيد الموارد والوسائل، ونهج اللامركزية في انسجام مع روح وتوجهات الجهوية المتقدمة.

- سادسا، ترسيخ دور الجامعة بوصفها قاطرة لبناء مجتمع المعرفة وللتنمية، وتعزيز استقلاليتها في إطار التعاقد مع الدولة.

- سابعا، النهوض المستمر بالبحث العلمي والتقني والابتكار، وجعله في خدمة التنمية والانخراط في مجتمع المعرفة، وذلك، على الخصوص، من خلال التحسين المستمر لجودة النظام المؤسساتي للبحث، والرفع من مستوى التمويل المخصص له، وتنسيق أكثر نجاعة لسياسة البحث والعمل على تحسين التكوين والتأهيل؛ ووضع آليات للتحفيز والتتبع والتقييم؛ والحرص على توسيع بنيات البحث.

- ثامنا، مواصلة مشروع التأهيل المؤسساتي والبيداغوجي للتعليم العتيق وتقوية الجسور بينه وبين باقي مكونات المنظومة التربوية.

وفيما يتعلق بمقوم مدرسة الارتقاء الفردي والمجتمعي، الذي يجسد الأثر الملموس للمدرسة، فإن الرؤية الاستراتيجية تؤكد ضرورة ترسيخ القيم والأخلاق الدينية وفضائل السلوك المدني والمواطنة والديمقراطية، وملاءمة التكوينات مع المهن الجديدة والدولية والمستقبلية، لتوفير أكبر الفرص أمام الخريجين للاندماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي.

كما تدعو، من ناحية أخرى، إلى جعل المدرسة قاطرة لتعزيز تموقع المغرب في مصاف البلدان الصاعدة، بتقوية الانخراط الفاعل في مجتمع المعرفة، القائم، أساسا، على تعميم الاستعمال الوظيفي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وربط البحث والابتكار بالتنمية، وحفز القطاع الاقتصادي على الانخراط في هذه الدينامية، وتشجيع التفوق والتميز، والاستثمار الأمثل للقدرات التنافسية في مختلف هذه الميادين.

ومن أجل الاستجابة الفعلية لتطلع الجميع إلى إنجاح إصلاح المدرسة، توصي الرؤية بتحويل الخيارات والأهداف الاستراتيجية المتضمنة فيها، إلى قانون - إطار يصادق عليه البرلمان، ويجسد تعاقدا وطنيا يلزم الجميع، ويلتزم الجميع بتفعيل مقتضياته.

تزكية ملكية، والتقاء الإرادات حول إنجاح الإصلاح التربوي

بعد اعتماد الرؤية الاستراتيجية من قبل الجمعية العامة، حظي مكتب المجلس بشرف استقباله من قبل جلالة الملك، وتميز بتقديم الرؤية الاستراتيجية، وبكلمة أكدت انخراط القطاعات الوزارية المعنية بالتربية والتكوين والبحث العلمي في أوراش تطبيق الإصلاح التربوي المنشود.

كما تفضل جلالته بتسليم هذه الرؤية إلى رئيس الحكومة قصد اتخاذ التدابير الكفيلة بتصريفها في سياسات عمومية.

وبمناسبة عيد العرش لسنة 2015، جاء الخطاب الملكي السامي ليكرس الخيارات الكبرى للرؤية الاستراتيجية وتوجهاتها وغاياتها، معززا ذلك بالحسم في الجدالات المرتبطة بالإشكاليات المتعلقة بمكانة اللغات الأجنبية، في علاقتها بالهوية الوطنية، وبالأفكار المسبقة حول التكوين المهني، معتبرا أن تفعيل الإصلاح يمر بالضرورة عبر تملك هذه الرؤية، بعيدا عن المواقف الإيديولوجية، ومن خلال تعبئة الجميع من أجل تفعيلها.

لقد مكنت الرؤية الاستراتيجية للإصلاح من إطلاق دينامية مؤسسية ومجتمعية تعِد بإحداث الانعطاف المرتقب، وتعطي مؤشرات لبوادر الاسترجاع التدريجي لثقة المجتمع في إمكانية فعلية لإنجاح الإصلاح التربوي.

تتمثل النتيجة الأساسية، التي تبعث على الأمل، في كون الرؤية الاستراتيجية أضحت اليوم ملكا لجميع المغاربة، وخارطة طريق المغرب من أجل بناء المدرسة الجديرة بمشروعه المجتمعي المواطن، الديموقراطي والتنموي.

يبرز ذلك من خلال عدد من المؤشرات، في مقدمتها:

- إحداث لجنة وزارية دائمة لتتبع إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، مؤلفة من مختلف القطاعات الوزارية المعنية بالمدرسة المغربية؛
- إحداث لجنة تقنية مكلفة بإعداد مشروع القانون -الإطار الذي أوصت به الرؤية، والذي يعتبره المجلس ضمانة أساسية من ضمانات إنجاح الإصلاح وتأمين استمراريته؛
- شروع الحكومة، ولاسيما القطاعات الوزارية المكلفة بالتربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي، في استجابة آنية وتفاعل سريع مع الطابع الحاسم للمرحلة، في الاشتغال على أولى محطات تفعيل الرؤية الاستراتيجية، وعلى كيفية تحويل رافعات التغيير المتضمنة فيها إلى مخططات عمل وبرامج إجرائية؛

- التجاوب الذي أبانت عنه أولا اللقاءات الجهوية التي نظمها المجلس خلال شهري نونبر ودجنبر 2015 حول الرؤية الاستراتيجية وسبل تفعيل الإصلاح، من خلال تثمين المشاركات والمشاركين لتوجهات هذه الرؤية ولمضامينها وأهدافها وتوصياتها؛ وثانيا الأنشطة التواصلية التي تم تنظيمها من أجل التعريف بالرؤية؛ وثالثا التفاعل الإيجابي لوسائل الإعلام السمعية البصرية والمكتوبة والالكترونية مع خارطة طريق الإصلاح التربوي، والنقاش الغني الذي فتحته في شأنها.

- تقديم عرض حول التدابير الأساسية المتعلقة بتفعيل مضامين الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، بمناسبة المجلس الوزاري المنعقد تحت رئاسة جلالة الملك في مدينة العيون في شهر فبراير 2016.

إن رصد هذه المؤشرات عن البوادر الأولية للاسترجاع التدريجي للثقة في إمكانية الإصلاح التربوي، يجب أن يوازيه تحصين هذا الإصلاح من المخاطر التي قد تحدق بعمليات تطبيقه، وذلك أساسا بما يلي:

- السهر على ضمان استمرار واستدامة التعبئة المجتمعية حول الاصلاح، والانخراط المتواصل في أوراش تطبيقه، ولاسيما من قبل الفاعلين التربويين وشركاء المدرسة،

- توفير الوسائل اللازمة الكفيلة بالتطبيق الأمثل للإصلاح على أرض الواقع، ومنها على الخصوص:

- تأهيل العنصر البشري، وتجاوز الخصاص الحاصل في الأطر، والارتقاء بالقدرات والكفايات التدبيرية، وتأهيل الكفاءات، من أجل حكامة جيدة للمنظومة التربوية في كافة مستوياتها، الوطنية والجهوية والمحلية، وبالنسبة لجميع مؤسسات التربية والتكوين والبحث، وأيضا من أجل ريادة ناجعة للإصلاح المستهدف والتغيير المنشود؛

- تعبئة الموارد المالية الكافية لإنجاح الإصلاح، من منطلق أنه يشكل استثمارا منتجا ورافعة حاسمة لتكوين مواطني الغد، والإسهام في تحقيق المشروع المجتمعي الديمقراطي التنموي.

- توفير ما تتطلبه المؤسسات التعليمية من تجهيزات وإمكانات ووسائل وأدوات ديداكتيكية، ومن ظروف ملائمة لمزاولة عمليات التعلم والتدريس والتكوين والتأطير والتدبير والبحث.

- التتبع المستمر لعمليات تطبيق الإصلاح والتقييم المنتظم لنتائجه، ضمانا لسيره الموصول على الطريق السديد والسليم.

ج. رأي المجلس في مشروع قانون بتتميم وتغيير القانون المتعلق بالتعليم العالي

توصل المجلس بطلب رأي من رئيس الحكومة يتعلق بمشروع قانون بتتميم وتغيير القانون 01.00 المتعلق بالتعليم العالي. لهذا الغرض، أُحدثت لجنة مؤقتة اضطلعت بمهمة إعداد هذا الرأي الذي رفعته إلى مكتب المجلس حيث قرر جاهزيته لإحالته على الجمعية العامة من أجل المداولة والمصادقة. وقد شكل اشتغال المجلس على هذا الرأي محطة هامة للتفكير الاستراتيجي في آفاق إصلاح التعليم العالي، وذلك في انسجام تام مع اختيارات وتوجهات الرؤية الاستراتيجية.

اعتبارا للمنظور الشمولي والتكاملي للمجلس، لم يقف رأيه في مشروع القانون سالف الذكر عند الجوانب القانونية الصرفة، وإنما استهدف بالأساس استشراف مستقبل منظومة التعليم العالي برمتها وسبل إصلاحها الشامل، عبر اقتراح عدد من التوصيات، وما تستدعيه إعادة تنظيمه انطلاقًا من تصور لإصلاح متكامل، يترجَم في إطار تشريعي ناجع، يضمن تجاوز البناء الحالي، ويجيب عن انتظارات المختصين والفاعلين في التعليم العالي، وعن تطلعات بلادنا في هذا القطاع الحيوي.

تكمن القيمة المضافة لرأي المجلس في هذا الشأن، على الخصوص فيما يلي:

- التأكيد على عدد من المبادئ والتوجهات الأساسية، في مقدمتها: ممارسة الحرية الفكرية والأكاديمية داخل الجامعة، وتوفرها على قيادات تمتلك حس المبادرة اعتمادا على مشاريع مؤسسية مُبتكَرة، وإعادة تنظيم التعليم العالي على أساس الخدمة العمومية، والإنصاف وتكافؤ الفرص، واعتماد مفهوم جامع وتعريف وإطار مؤسسي للتعليم العالي وللبحث العلمي والابتكار، وتقدير كرامة ومكانة الفاعلين التربويين والإداريين.
- اقتراح خمس عشرة توصية تهم بالأساس: صياغة تعريف دقيق وشامل للتعليم العالي، وترسيخ استقلالية الجامعة، والتعاقد مع الدولة في إطار الحكامة الجامعية الجيدة، وبلورة رؤية واضحة حول شبكة الجامعات المغربية من خلال خارطة وطنية للتعليم العالي (الأقطاب الجامعية؛ مركب جامعي متكامل جغرافيًا واجتماعيًا في الجهات)، ووضع نظام أساسي للموارد البشرية ضمن هيكلة مؤسسية منسجمة مع تنويع الأنظمة التعاقدية، والارتقاء بمنظومة البحث العلمي وتنسيقه وحكامته، وتمكين الجامعة من وضع سياسة علمية بشراكة مع الجماعات الترابية ومؤسسات دولية، في إطار التكامل بين السياسة الوطنية للبحث العلمي، والاختيارات العلمية الخاصة بالجامعات، ووضع معايير وقواعد موحدة تسري على جميع مؤسسات التعليم العالي العمومي والخاص في إطار دفاتر تحملات مُلزِمة، تحدد بوضوح، وبشكل مؤسسي مُنصف، شروط الإشهاد والمعادلات.

خلُص رأي المجلس إلى ضرورة إعادة النظر في مشروع القانون، حيث إن اللجوء إلى منهجية تغيير وتتميم النص الجاري به العمل، لا يتوافق مع ضرورة تحقيق مراجعة شاملة. كما أن نوعية الصياغة، وعدم التقيد بالمصطلحات القانونية يساهمان في افتقاد العديد من مقتضيات مشروع القانون للطابع المعياري، بحيث يتبين أن المشروع لا يزال في مرحلة التحضير الأولية، وأن المشاكل المنهجية والقانونية التي يطرحها تدفع نحو إعادة التفكير في الاختيار بين نهج طريق التعديل أو طريق نسخ النص برمته، مع تعويضه بقانون جديد متماسك وواضح، يستجيب لعمق وحجم التغيرات المراد إدخالها.

3. برنامج للتواصل من أجل بناء خريطة طريق لتجديد المدرسة وترسيخ تعبئة مستديمة حول إصلاحها

أ. المشاورات التحضيرية لبلورة مشروع الإصلاح

حرص المجلس، في إطار المقاربة التشاركية التي ينهجها، على اعتماد برنامج تواصلي، توخى في بعده الداخلي ضمان الانخراط الجماعي لأعضاء وأطر المجلس في إنجاح العمليات المتضمنة في هذا البرنامج، واستهدف في بعده الخارجي، بالأساس، تقاسم تشخيص الواقع الحالي للمدرسة وتملك الاختيارات الموجهة لإصلاحها، في حرص تام على الدفاع عن المدرسة المغربية، والترافع المستمر من أجل إنجاح إصلاحها، وضمان تعبئة مجتمعية مستديمة لتحقيق أهدافه.

لهذا الغرض استثمر المجلس عددا من الفضاءات والبنيات المؤسساتية المتوافرة في المحيط الوطني والجهوي، كما وظف القنوات الإعلامية والشبكات الإلكترونية.

مكن هذا البرنامج التواصلي من فتح نقاش عمومي مسؤول حول واقع المدرسة وآفاقها، مع مختلف القطاعات والفاعلين ذوي الصلة وشركاء المدرسة، ومع مجموع المعنيين بالشأن التربوي، من هيئات سياسية ونقابية ومهنية ومدنية، وجماعات وأفراد، معتبرا ذلك مفتاحا أساسيا لوضع لبنات تعاقد مجتمعي ينخرط فيه الجميع من أجل إصلاح المدرسة الجديرة بتطلعات المغاربة، وبمستقبل المغرب، وبمتطلبات عالم يشهد تغيرات متسارعة.

تتمثل أهم العمليات التي أنجزت في إطار تنفيد هذا البرنامج فيما يلي:

- تنظيم 24 جلسة استماع مع فاعلين وهيئات مختلفة من المجتمع المغربي، بلغ عددها 36 هيئة، مكنت من بلورة تشخيصات متقاسمة لحالة المدرسة المغربية، وقدمت اقتراحات مشتركة لاستشراف آفاق تطويرها. وقد همت هذه الجلسات ممثلين عن الفئات التالية:
  - الوزراء والمسؤولون الإداريون عن قطاعات التربية والتكوين والبحث العلمي؛
  - النقابات الأكثر تمثيلية لقطاعات التربية الوطنية والتعليم العالي والتكوين المهني؛
  - الجمعيات المهنية للمدرسين والمفتشين والمديرين وأطر التخطيط والتوجيه؛
  - فيدراليات وجمعيات آباء وأمهات وأولياء التلاميذ؛
  - فيدراليات التعليم والتكوين الخصوصيين؛
  - المنظمات غير الحكومية المهتمة بقضايا التربية والتكوين والبحث العلمي؛
  - الفاعلون الاقتصاديون؛

- الخبراء والباحثون في مجالات التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- علماء الدين؛
- التلاميذ والطلبة.

- استكتاب الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية التعليمية وهيئات المجتمع المدني، للإسهام في بلورة مشروع متقاسم حول رافعات تجديد المدرسة المغربية، بحيث توصل المجلس بما مجموعه 64 مساهمة كتابية في هذا الشأن، علاوة على عدد من المساهمات الفردية لخبراء وفاعلين، ممن استجابوا لدعوة المجلس.
- استطلاع رأي مدرسات ومدرِّسي التعليم المدرسي والأساتذة الباحثين في إطار بحث ميداني نوعي، هم عينة مكونة من 3400 مدرس(ة) بالتعليم المدرسي، وما يقارب 600 أستاذا باحثا، من خلال اعتماد استمارة تضمنت محاور وأسئلة عن أهم الإشكاليات التي تواجهها المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي، وحول الصعوبات والإكراهات المرتبطة بتكوين الفاعلين التربويين وتدبير مسارهم المهني، وظروف مزاولتهم لمهامهم، وأيضا حول اقتراحاتهم للنهوض بالمدرسة المغربية، وبالأدوار الجديدة للمدرسين.
- إشراك عموم المواطنات والمواطنين في تشخيص الاختلالات ورسم معالم مدرسة الحاضر والمستقبل، من خلال إطلاق المجلس لمشاورات موسعة عبر موقعه الإلكتروني، حيث توصل بما مجموعه أربعة آلاف ومائة (4100) مساهمة، تم تحليلها واستثمارها في هذا الشأن.
- اللقاءات الأولى للحوار الجهوي، في أكتوبر 2014، التي شكلت محطة نوعية في توسيع دائرة النقاش العمومي المتعدد، وفرصة خصبة لتقاسم التشخيص والاستشراف، حيث نظم المجلس ستة عشر (16) لقاءً جهويا في موضوع «تأهيل المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي»، ضمت ما يقارب أربعة آلاف (4000) مشارك ومشاركة، من فاعلين تربويين وخبراء وشركاء المدرسة.

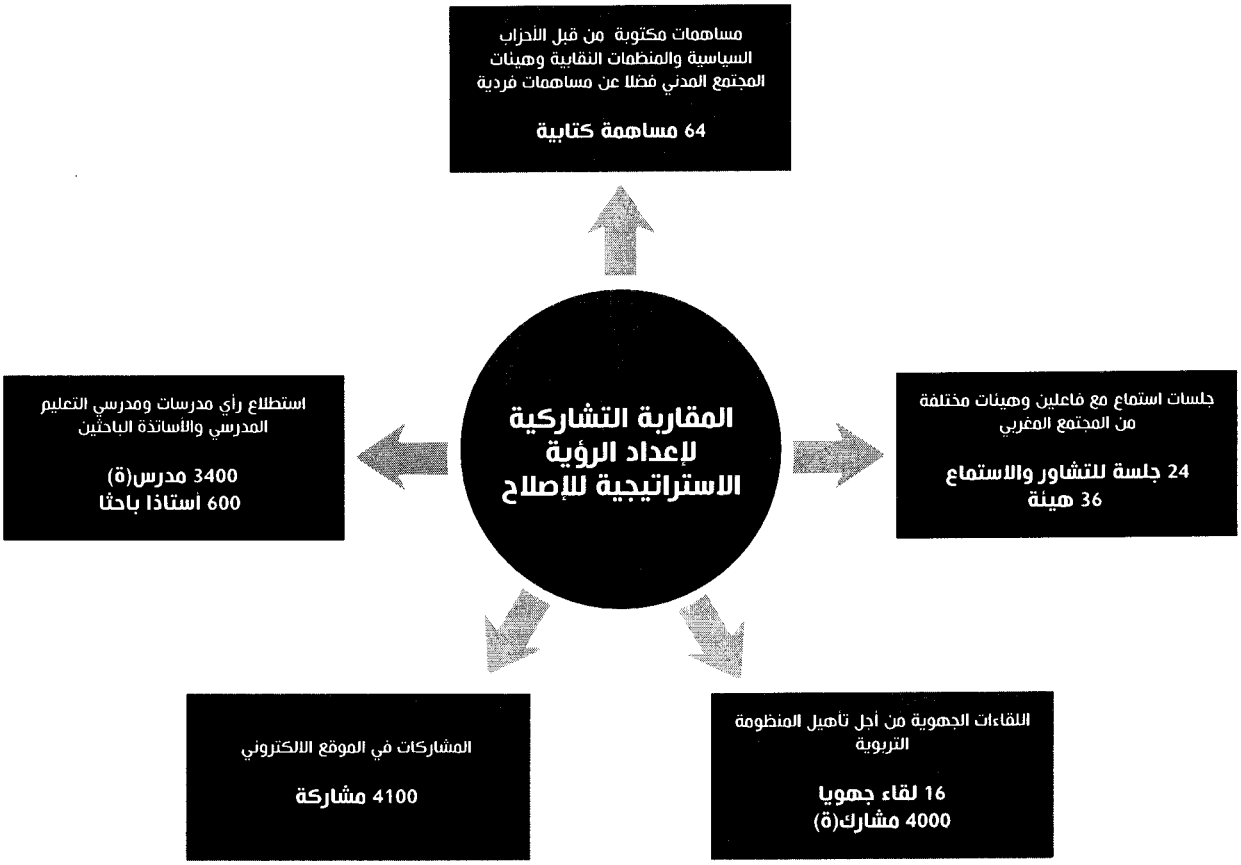

ب. دينامية تواصلية لتملك الإصلاح والانخراط المتواصل في تطبيقه

بث واسع النطاق للرؤية الاستراتيجية

مع منتصف يونيو 2015 قام المجلس بنشر الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030 على موقعه الإلكتروني، كما وزع ما يفوق 50.000 نسخة منها على المشرفين على قطاعات ومؤسسات التربية والتكوين والبحث العلمي، وعلى عينات واسعة من الفاعلين التربويين وشركاء المدرسة. كما تم إصدار ملخص عن الرؤية باللغات العربية والأمازيغية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية.

تفاعل مثمر مع منابر الإعلام السمعي والبصري والمكتوب والالكتروني

علاوة على الندوات والاستجوابات الصحفية التي عقدها رئيس المجلس وبعض أعضاءه ومسؤوليه في المحطات المتميزة من سيرورة بناء مشروع الإصلاح التربوي، نظم المجلس، بتعاون مع وكالة المغرب العربي للأنباء، ستة (6) لقاءات أطرها رئيس المجلس وعدد من أعضائه، وذلك لتقديم التوجهات الكبرى للتغيير المتضمنة في الرؤية وإذكاء النقاش العمومي حولها في اتجاه توسيع نطاق تقاسمها وتملكها.

اللقاءات الجهوية الثانية، حول الرؤية الاستراتيجية للإصلاح وسبل ا لتفعيل

وفاء بالالتزام بتقاسم النتائج المتوجة لسيرورة عمله التي تجسدها الرؤية الاستراتيجية للإصلاح، واستشرافا منه لبرامج تطبيقها على أرض الواقع، نظم المجلس بتعاون مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، 12 لقاء جهويا، خلال شهري نونبر ودجنبر 2015، في موضوع «الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2030-2015 وسبل التفعيل»، بمشاركة ما يناهز ثلاثة آلاف وخمسمائة (3500) من الفاعلين في مجالات التربية والتكوين والبحث العلمي.

من أهم الاستنتاجات المستخلصة من هذه اللقاءات كونها أبانت عن تثمين قوي للمضامين والأهداف الإصلاحية للرؤية الاستراتيجية، كما قدمت مؤشرات أولية عن استعداد المجتمع للانخراط في هذا الورش المصيري لتجديد المدرسة المغربية، لكن مع الالحاح على ضرورة اتخاذ كل التدابير والاحتياطات الكفيلة بإنجاح هذا الإصلاح وتحصينه من كل أنواع التردد أو التعثر أو الفشل.

4. لبنات أولية للتعاون من أجل تضافر الجهود وتحقيق إشعاع وطني ودولي لمشروع المدرسة المغربية الجديدة

في مراعاة لتمايز الاختصاصات، وحرصا على ضمان التكامل المؤسساتي وتضافر الجهود، من أجل تجديد المدرسة المغربية والإسهام في تحقيق الحكامة الجيدة لإصلاحها؛ عمل المجلس على مأسسة التعاون مع القطاعات الوزارية المكلفة بالتربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، والأوقاف والشؤون الإسلامية، من خلال اتفاقية-إطار تحدد مجالات هذا التعاون، ولا سيما منها، تبادل الوثائق والمعلومات والخبرات ، وأنشطة البحث، وتتبع مآل الآراء والتوصيات التي يدلي بها المجلس، ونتائج أعمال التقييم التي ينجزها.

كما تم فتح قنوات للتعاون مع بعض المراكز والمنظمات الوطنية والدولية المهتمة بالتربية والتكوين والبحث العلمي.

وإدراكا للأهمية القصوى لحفز الكفاءات الوطنية وتثمينها، وضمان انخراطها في المشاريع الاستراتيجية للإصلاح التربوي، أطلق المجلس مشروع تكوين شبكة للخبرات الوطنية المتواجدة بالجامعات ومراكز التكوين ووحدات البحث في ميادين التربية والتكوين والبحث العلمي. حيث تم إنجاز استطلاع ميداني للتعرف على هذه الوحدات وتحديد مجالات اشتغالها وعدد الباحثين بها وتخصصاتهم، بهدف تعبئة طاقات هذه الشبكة للإسهام في إنجاح المشاريع الإصلاحية.

الفصل الثالث
آفاق عمل المجلس برسم سنة 2016

تندرج آفاق عمل المجلس في المدى الزمني المستديم، من خلال مواصلة المجلس الاضطلاع بالمهام المناطة به طبقا للدستور وللقانون المتعلق به، ولاسيما إنجاز تقييمات شمولية وموضوعاتية منتظمة والإفادة بدوره الاستشاري وإذكاء قوته الاقتراحية ومبادراته الذاتية الهادفة إلى تقديم مشاريع استشرافية واستراتيجية للإصلاح المتجدد للمدرسة المغربية.

في ضوء هذه الوقفة المركزة على الحصيلة السنوية لأشغال المجلس، يتبين أن هذه المؤسسة الدستورية تمكنت عموما من توفير آليات ووسائل سيرها وإرساء القواعد المنهجية لعملها، واضطلاعها بالمهام المناطة بها، وقطعت شوطا مهما في القيام بدورها، ولاسيما بوضعها لرؤية استراتيجية لإصلاح المدرسة المغربية في أفق سنة 2030. غير أن هناك اعتبارات وتوجهات أساسية للأشغال المقبلة يضعها المجلس في أولويات اهتماماته، ولآفاق عمله برسم سنة 2016. وهي:

- توطيد المكتسبات المحرزة وتطويرها وتجاوز الصعوبات من أجل التحسين المستمر لأداء المجلس ولقيامه بمهامه في خدمة التجديد المستمر للمدرسة، على أساس تربية وتكوين قوامهما الإنصاف والجودة والارتقاء بالفرد والمجتمع.
- إذكاء التفكير الاستراتيجي في السبل الناجعة لتطبيق الإصلاح في المدى الزمني المخصص له.
- مواكبة عمليات التغيير والتجديد بالتتبع اليقظ والتقييم المنتظم.
- الإسهام في ترسيخ وضمان استدامة التعبئة المجتمعية حول هذا الورش المصيري.
- تعميق الدراسة والبحث في المشاريع التي من شأنها إغناء الرؤية الاستراتيجية وتقوية أوراش الإصلاح التربوي.

انطلاقا من هذه التوجهات، يستند المجلس في تحديد آفاق عمله برسم سنة 2016 على برنامج العمل الذي تم التداول فيه والمصادقة عليه من قبل الدورة الثامنة للمجلس المنعقدة بتاريخ 21 دجنبر 2015

وتتحدد الأهداف المتوخى بلوغها في هذا الشأن فيما يلي:

- توجيه جميع الأعمال المرتقب إنجازها صوب هدف موحد: إنجاح إصلاح منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- إعطاء الأولوية للمشاريع الكفيلة بالإسهام في تحديد التدابير الأولية لتفعيل الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030؛
- أخذ الجهوية بعين الاعتبار في اقتراح مشاريع تستجيب لبعض الخصوصيات الجهوية والمحلية؛

- الاضطلاع بدور فعال واستباقي في سيرورة إصلاح المنظومة من خلال إذكاء القوة الاقتراحية والمبادرة بمشاريع مبتكرة؛
- الاستجابة لطلبات الرأي الواردة على المجلس واستثمار الإمكان الذي تتيحه منهجية الإحالة الذاتية في معالجة القضايا ذات الأولوية بهدف إصدار آراء اقتراحية تواكب تطبيق الرؤية الاستراتيجية؛
- استكمال إرساء نظام وطني لتقييم السياسات العمومية في مجالات التربية والتكوين والبحث العلمي؛
- برمجة أنشطة وعمليات كفيلة بتطوير قدرات المجلس المهنية والتدبيرية والتقنية (التكوين والتنمية المهنية)؛
- جعل برنامج العمل مستندا إلى ركنين اثنين، هما: الهيئة التداولية والهيئات المنبثقة عنها من جهة والأجهزة التقنية للمواكبة والانتاج من جهة ثانية؛
- ترسيخ تقليد المقاربة التشاركية التي جعلها المجلس جوهر اشتغاله.

أما المشاريع المبرمجة لتجسيد هذه الأهداف فتتمثل فيما يلي:

أ. مشاريع تتعلق بأنشطة الهيئة التداولية والهيئات المنبثقة عنها، وتتوزع كما يلي:

لجنة التربية والتكوين للجميع والولوجية

- مشروع التعليم الأولي، ولاسيما من حيث التعميم؛ الإلزامية؛ الحكامة والإشراف؛ النموذج البيداغوجي؛ تكوين المربيات والمربين؛ والتمويل.
- مشروع التمييز الإيجابي لفائدة الوسط القروي، بالتركيز أساسا على تغطية الخصاص (البنيات المدرسية والتكوينية والتجهيزات)؛ التأطير؛ التعميم الملزم؛ آليات الحد من الهدر؛ ملاءمة الزمن المدرسي مع خصوصيات الوسط القروي؛ الوسائط الديداكتيكية؛ وتوفير الدعم.

لجنة حكامة منظومة التربية والتكوين

- مشروع الحكامة الجيدة والتدبير الناجع للمنظومة في جميع مستوياتها الوطنية والجهوية والمحلية، مع إيلاء العناية على الخصوص لإرساء نظام للحكامة الترابية للمنظومة في أفق الجهوية المتقدمة ولتأهيل وإدماج الموارد البشرية مع ضمان الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

- مشروع الشراكة المؤسساتية والتعبئة من أجل النهوض المستمر بالمدرسة المغربية، عبر تعميق التفكير، على الخصوص، في سبل تعزيز آليات التعاقد بين الدولة ومؤسسات التربية والتكوين وباقي الأطراف؛ ضمان مشاركة ناجعة للجهات والجماعات الترابية للنهوض بالمنظومة؛ بلورة وتنزيل منظور ناجع للشراكة بين القطاعين العام والخاص وإرساء آليات لتفعيل التعاون الدولي اللاممركز؛

- مشروع تمويل المنظومة التربوية وعمليات إصلاحها، ولا سيما عبر تنويع مصادر وأنماط تمويل المنظومة وضمان نجاعتها : وضع نظام داعم لميزانية الدولة لتمويل المنظومة؛ تفعيل صندوق تعميم التعليم وتحسين جودته؛ وضع آليات كفيلة بتنويع موارد الأكاديميات والجامعات تضمن التمويل الذاتي؛ ضمان نجاعة تدبير الموارد المالية.

لجنة المناهج والبرامج والتكوينات والوسائط التعليمية

- مشروع المقاربة المنهجية لتقييم ومراجعة المناهج والبرامج والتكوينات، مع توجيه التفكير بالأساس نحو تقييم ومراجعة المناهج والبرامج والتكوينات؛ التقييم الدراسي وأنظمة الامتحانات؛ والتوجيه المدرسي والمهني والجامعي

- مشروع التربية على القيم في المدرسة

- مشروع تعليم الأطفال في وضعية إعاقة

لجنة مهن التعليم والتكوين والتدبير

- مشروع الارتقاء بمهن التربية والتكوين والتدبير والبحث، وخصوصا منها : مهنة التدريس والتكوين والبحث بمختلف أصنافها؛ مهنة التدبير (الإدارة التربوية)؛ مهنة التفتيش؛ مهنة التخطيط والتوجيه؛ والمهن الجديدة.

لجنة البحث العلمي والتقني والابتكار

- مشروع إصلاح التعليم العالي، من خلال استهداف قضايا ذات أولوية، في مقدمتها الارتقاء بأدوار ومهام وواجبات وحقوق الأساتذة الباحثين؛ مدارس الدكتوراه؛ حكامة التعليم العالي؛ مناهج ومضامين التكوين؛ والاندماج المهني.

- مشروع النهوض بالبحث العلمي والتقني والابتكار، الذي يستهدف بالدرجة الأولى حكامة منظومة البحث العلمي والتقني والابتكار؛ الإنتاج العلمي؛ تكوين الدكاترة وأنظمة مدارس الدكتوراة؛ تمويل البحث العلمي.

لجنة الخدمات الاجتماعية والثقافية وانفتاح مؤسسات التربية والتكوين على محيطها

- مشروع المدرسة والثقافة، من خلال تركيز الاهتمام على تشخيص واقع الثقافة في المدرسة المغربية؛ تعزيز الوظيفة الثقافية للمدرسة المغربية بكل مكوناتها؛ ودور الثقافة في تنمية المدرسة والتنمية المجتمعية.

- مشروع محاربة الأمية والتربية غير النظامية، ولاسيما من حيث الحكامة؛ التأطير؛ الهندسة البيداغوجية والهندسة الأندراغوجية؛ التمويل؛ الشراكة (تعبئة الفاعلين)؛ التتبع والتقييم؛ ونظام الإشهاد ومآل المستفيدين: الإدماج، برامج ما بعد محو الأمية...

إلى جانب هذه المشاريع، يعتبر المجلس أن هناك ثلاث قضايا استراتيجية تشكل مواضيع أساسية لآفاق عمله، أحدث من أجل الاشتغال عليها ثلاث مجموعات عمل خاصة:

مجموعة العمل الخاصة بالتكوين المهني، التي ستنكب على تعميق دراسة هذا الموضوع من زوايا متنوعة، في مقدمتها:

- الطاقة الاستيعابية في اتجاه تحقيق مبدأ التمييز الإيجابي للوسط القروي وتكافؤ الفرص في مجال التكوين المهني؛

- الحكامة الداخلية لمنظومة التكوين المهني، وسبل تقوية التنسيق بين مختلف المتدخلين وتوثيق العلاقة بالنسيج الاقتصادي والمقاولاتي؛

- علاقة التكوين المهني بأنماط التعليم الأخرى ولاسيما التعليم التقني؛

- موقع اللغات في العملية التكوينية؛

- سبل استشراف مهن الحاضر والمستقبل، ومسايرة مستلزمات الأوراش التنموية الكبرى والمهن الجديدة للبلاد.

مجموعة العمل الخاصة بإصلاح التعليم الديني، وتتولى، بالأساس، معالجة الموضوع عبر عدة مداخل، على الخصوص منها:

- حكامة التعليم الديني، وعلاقته مع التعليم العام؛

- النموذج البيداغوجي: من حيث غايات ووظائف هذا النوع من التعليم، وجودته، وتكامل أدوار مكوناته ومستوياته؛ وانفتاحه على أنماط التعليم الأخرى، وعلى محيطه...؛

- الفاعلون التربويون؛
- تنمية البحث العلمي في مجال التعليم الديني.

مجموعة العمل الخاصة بالتعليم والتكوين الخاصين، التي تنكب على مقاربة هذا الموضوع من مختلف الزوايا، على الخصوص منها:

- سبل ضمان التزام هذا القطاع بمبادئ الخدمة العمومية والخيارات الناظمة لإصلاح المنظومة التربوية؛
- مقومات الضبط والافتحاص والتقييم، ومراقبة الدولة لعمل هذا القطاع القطاع الخاص للتربية والتكوين باعتباره شريكا لتعليم العمومي؛
- التأطير التشريعي والتنظيمي وتوفير تصور دقيق للتعليم العالي الخاص الذي يتسم بتعدد نماذجه ومؤسساته.

ب. مشاريع التقييم لمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي المبرمجة من قبل الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس

- مواصلة إنجاز الدراسة المتعلقة بتقييم المكتسبات في اللغة بالنسبة للأطفال المغاربة المقيمين بالخارج
- مساهمة في التفكير حول تمويل منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي في إطار الرؤية الاستراتيجية للإصلاح
- استكمال التقييم المؤسساتي التجريبي: ثانوية ومدرسة
- إنجاز تقييمات لمواكبة تطبيق الرؤية الاستراتيجية 2030-2015

- مواصلة إعداد وإنجاز البرنامج الوطني لتقييم مكتسبات المتعلمين في طبعته الثانية PNEA2 (الجذوع المشتركة للتعليم الثانوي التأهيلي)؛
- إعداد وإنجاز برنامج تقييم الإدماج ومردودية الجامعة.

- تقييمات تجريبية لبلورة واختبار المعايير المرجعية وأدوات التقييم المؤسساتي
- تحليل تقييمي لمعطيات الدراسات الدولية: TIMSS 2015

بالإضافة إلى المشاريع المذكورة أعلاه، ستعمل الهيئة الوطنية للتقييم على إغناء العدة التقييمية للمجلس ببناء قاعدة المعطيات الإحصائية وإنتاج دلائل، أدوات ومؤشرات ومفاهيم التقييم.

ج. إنجاز أعمال الدراسة والبحث والرصد والمستقبلية والابتكار، من خلال:

- إنجاز الدراسات المقارنة في علاقة بالمواضيع المدرجة في برنامج عمل المجلس؛ رصد التجارب الدولية الناجحة في مجالات التربية والتكوين والبحث العلمي والسهر على تعزيز إنتاجات المجلس التربوية والعلمية.

- وضع استراتيجية للرصد التربوي واليقظة وطنيا ودوليا وإرساء نظام استشراف آفاق المنظومة الوطنية للتربية والتكوين والبحث العلمي.

- إعداد تصور استراتيجي شامل للابتكار بمختلف مستوياته وأبعاده، وفي مختلف الميادين والقضايا المتعلقة بالتربية والتكوين والبحث العلمي، والاشتغال على ثلاثة مشاريع مجددة:
  - مشروع مدرسة آباء وأمهات أولياء المتعلمين؛
  - مشروع إعادة بناء الجمعيات المهنية للفاعلين التربويين؛
  - مشروع بناء نموذج جديد للتعلمات في التعليم الالزامي.

د. مشاريع تتعلق بالإعلام والتواصل والتوثيق والتعاون

- التحضير لإرساء منظومة وطنية مندمجة للإعلام خاصة بالتربية والتكوين والبحث العلمي بوصفها مستلزم أساسي لمواكبة تطور المدرسة وتتبع مشاريع إصلاحها وتقييم أدائها وقيادتها.

- مواصلة برنامج التواصل والتعبئة المجتمعية حول الإصلاح التربوي، وعلى الخصوص بما يلي:
  - تنظيم ورشات موضوعاتية شهرية مع الفاعلين التربويين، وشركاء المدرسة، بهدف تقاسم التفكير الاستراتيجي في سبل تفعيل الرؤية الاستراتيجية للإصلاح؛
  - تعزيز التواصل عبر اللقاءات العلمية والندوات المستندة إلى الخبرات الوطنية والدولية، والمنفتحة على المجتمع؛
  - تطوير التواصل الالكتروني للمجلس، وتعزيز تموقعه على الشبكة العنكبوتية.

مشاريع التوثيق والنشر والترجمة، وتهم على الخصوص ما يلي:

- مواصلة التدابير التحضيرية لإرساء مركز للتوثيق متخصص في مجالات التربية والتكوين والبحث العلمي، يروم بالأساس:

- استكمال تكوين متن وثائقي متعدد الوسائط، متخصص في مجالات التربية التكوين والبحث العلمي؛
- تكوين وتثمين متن وثائقي يؤرخ لذاكرة المدرسة المغربية؛
- توسيع الخدمات والمنتوجات الوثائقية، ولاسيما عبر بناء مركز توثيق افتراضي بموارد إلكترونية.

• إصدار وترجمة ونشر: الآراء؛ الأبحاث والدراسات؛ التقارير؛ أشغال الندوات؛ المجلات ومعجم وقاموس التربية والتكوين والبحث العلمي.

مشاريع التعاون الوطني والدولي

• على الصعيد الوطني، من خلال استكمال عمليات مأسسة التعاون الموضوعاتي بين المجلس والقطاعات الحكومية المكلفة بالتربية والتكوين والبحث العلمي، في مجالات أنظمة الإعلام والتقييم والتكوين والبحث والدراسات وتبادل الخبرة... إلى جانب مأسسة التعاون مع مجالس الحكامة الجيدة والهيئات والمؤسسات الوطنية والجهوية ذات الاهتمام بقضايا التربية والتكوين والبحث.

• على الصعيد الدولي، باستكشاف فرص للتعاون وتطوير الشراكات مع المنظمات والهيئات الدولية، خصوصا مع مجالس التربية وهيئات التقييم، ومراكز البحث الدولية...

المجلس، مؤسسة دستورية في تفاعل مستمر مع أوراش الإصلاح التربوي

مباشرة، عقب إعادة تفعيل المجلس الأعلى للتعليم، ومنذ تنصيب المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، شهدت هذه المؤسسة الدستورية، علاوة على إرساء هياكلها الإدارية وهيئاتها، دينامية بمسارات متعددة تفاعل فيها إحراز عدد من المكتسبات مع مواجهة جملة من التحديات، إلى جانب السعي الدؤوب نحو كسب الرهانات المتوخاة.

أولا، المكتسبات

- بناء خارطة طريق لتجديد المدرسة على مدى 15 سنة، في أفق 2030، أضحت إطارا مرجعيا مجتمعيا متقاسما للإصلاح التربوي؛
- الإرساء التدريجي للنهج المستقل والموضوعي للتقييمات الشاملة والموضوعاتية، المؤسساتية والبيداغوجية، باعتبارها لازمة للتحسين المطرد للمردودية الداخلية والخارجية للمدرسة؛
- تكريس التموقع الدستوري للمجلس، بوصفه مؤسسة مستقلة للتفكير الاستراتيجي في قضايا التربية والتكوين والبحث العلمي، وفي مشاريع إصلاحها، من خلال مهامه التقييمية والاستشارية والاقتراحية، مع إقامة أواصر التعاون المثمر مع مختلف القطاعات الحكومية المعنية بالشأن التربوي، في احترام متبادل للاختصاصات؛
- تقاسم القواعد المنهجية للاشتغال، المنطلقة من حفز النقاش الديمقراطي والرأي المتعدد، وتوجيه الاجتهاد الجماعي لأعضاء المجلس ولهيئاته، محتكما إلى الخبرة العلمية ومدعوما بنهج المقاربة التشاركية في تنوع أساليبها، بهدف بناء تعاقدات حول رافعات الإصلاح والتجديد والتأهيل المستمر للمدرسة المغربية؛
- الإذكاء التدريجي للتعبئة المجتمعية حول مشروع الإصلاح، والتنامي اليقظ للبدايات الأولى لاسترجاع الثقة في إمكانية التغيير.

ثانيا، التحديات

إن المجلس، وهو يواصل، في حرص جماعي تام، الاضطلاع بمهامه، يستشعر التحديات التي سيكون عليه رفعها باستمرار. وهي في مجملها نابعة، بالأساس، من التعددية المميزة لتركيبته الغنية بتنوع وجهات النظر، ومن قوة الانتظارات المتطلعة إلى نتائج ملموسة، ومن كيفية تعاطي المحيط مع توجهات الإصلاح وعمليات تطبيقه، ومن خصوصية ميادين اشتغاله. من أهم هذه التحديات:

- التعامل مع منظومة تربوية متعددة المكونات، متشعبة القضايا، ومتنوعة المقاربات.

- استكشاف حلول مبتكرة للتجديد، ولاسيما بالنسبة للقضايا الإشكالية والعرضانية للمدرسة، تتبلور أولا ضمن سيرورة للاجتهاد والذكاء الجماعي والخبرة المتخصصة والمقاربة التشاركية؛ تتسم ثانيا بالنجاعة والجرأة والحسم، وتكون ثالثا متملكة ومتقاسمة، وينخرط الجميع في تطبيقها.

- المساعدة على ضمان التقائية وتكامل وتناسق السياسات العمومية ذات الصلة بميادين التربية والتكوين والبحث العلمي، سواء في إنجاز أوراش إصلاح المدرسة المغربية وفي تعزيز الجسور والممرات وتحقيق التفاعل والتكامل على المستويات المؤسساتية والبيداغوجية والاضطلاع المتضافر والأمثل بوظائف المنظومة؛

- الإسهام في توفير الضمانات اللازمة لحسن تطبيق مشروع الإصلاح التربوي، والسهر على تتبع عمليات تنفيذه والتقييم المنتظم لنتائجه، من أجل التصحيح والاستدراك وتأمين سيره دوما على السكة الصحيحة.

- الإسهام في ضمان التزام كال الأطراف المعنية بالإطار المرجعي للإصلاح والسهر المتواصل على تنفيذ أهدافه وتأمين استدامة التعبئة المجتمعية، والانخراط المتواصل للفاعلين التربويين ولشركاء المدرسة في إنجاح هذا الورش الوازن والمصيري بالنسبة للأجيال الصاعدة وللبلاد.

ثالثا، الرهان الحاسم : تحقيق الإصلاح التربوي المنشود

إن المجلس، مع تأكيد سهره على توطيد المكتسبات وتطويرها، وعزمه الحازم على رفع التحديات، يعتبر أن التحقيق الشامل للإصلاح الذي وضعته الرؤية الاستراتيجية في المدى الزمني المخصص له، يشكل بالنسبة للمرحلة المقبلة من عمله الرهان الحاسم، بالنظر للأفق الواعد الذي تفتحه هذه الرؤية لتجديد المدرسة وتأهيلها، وللاستجابة للآمال والانتظارات التي تعقدها الدولة والمجتمع على إنجاح التغيير المنشود، واسترجاع ثقة المغاربة في مدرستهم.

لذلك، سيعمل المجلس على تعميق التفكير في عدد من جوانب الرؤية الاستراتيجية، لاسيما القضايا ذات الأولوية في هذه المرحلة بالنسبة لإصلاح المدرسة، وسيجند لذلك، وهو يضطلع بمهامه التقييمية والاستشارية والاقتراحية، كافة الطاقات المتوافرة لديه، الأكاديمية والعلمية والمهنية والميدانية والمدنية والتشاورية، موازاة مع تعزيز سبل ضمان استدامة التعبئة المجتمعية.

ووعياً من المجلس بضرورة مأسسة الإطار القانوني للإصلاح، الذي سيوفر شروط التعاقد الوطني حول تفعيل مقتضيات وتوصيات الرؤية الاستراتيجية، فإنه يراهن أكثر على توافر قيادة مؤهلة للتغيير، تعمل وفق منهجية تستجيب للأهداف المتوخاة والمتطلبات الآنية والمستقبلية لتحقيقها، وتعبئ لبلوغ هذه الغاية كافة القدرات والإمكانات البشرية واللوجيستيكية، والآليات المؤسسية اللازمة لتفعيل برامج ومشاريع التغيير، ومواكبتها وتتبعها على الوجه الأفضل.

إن المجلس، بقدر ما هو عاقد العزم على إنجاح إصلاح المدرسة المغربية، يدعو مختلف مكونات الأمة إلى الانخراط الفعال، كل من موقعه، في أوراش تطبيق هذا الإصلاح الكفيل بتمكين المدرسة من الاضطلاع الأمثل بوظائفها، كي تتمكن من الإسهام بفعالية في رفع التحديات المطروحة على المغرب، من أجل تأهيل وتثمين وتنمية الرأسمال البشري واللامادي، والانخراط القوي في مجتمع المعرفة، وتعزيز التموقع في مصاف البلدان الصاعدة.

*

* *

ملحق

لائحة أعضاء المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي حسب الفئات

رئيس المجلس

1. السيد عمر عزيمان

الفئة الأولى: الخبراء والمتخصصون

2. السيد عبد الحميد عقار
3. السيد ألبير ساسون
Albert SASSON
4. السيد عبد الجليل لحجمري
5. السيد عبد اللطيف ميراوي
6. السيد محمد دحمان
7. السيدة ربيعة الناصري
8. السيدة نادية البرنوسي
9. السيد نور الدين عيوش
10. السيد رشيد الفيلالي مكناسي
11. السيد نور الدين مؤدب
12. السيد أحمد عبادي
13. السيد علي أمهان
14. السيد عبد الحي مودن
15. السيد محمد آفاية
16. السيد عبد الناصر ناجي
17. السيدة لطيفة جبابدي
18. السيدة التجانية فرتات
19. السيد نور الدين الصايل
20. السيدة عائشة حدو
21. السيدة نادية العراقي

الفئة الثانية : الأعضاء المعينون لصفتهم

أعضاء الحكومة

22. السيد رشيد بن المختار بن عبد الله
23. السيد خالد برجاوي
24. السيد لحسن الداودي
25. السيدة جميلة المصلي
26. السيد أحمد التوفيق
27. السيد محمد الأمين الصبيحي
28. السيد أنيس بيرو

الشخصيات التالية

29. السيد محمد يسف
30. السيد المحجوب الهيبة
31. السيد عمر الفاسي الفهري
32. السيد أحمد بوكوس
33. السيد العربي بنشيخ
34. السيد إدريس أبو تاج الدين

أعضاء يمثلون البرلمان

35. السيد محمد يتيم
36. السيد سمير بلفقيه
37. السيدة خديجة الزومي
38. السيد عبد الكريم الهوايشري

أعضاء يمثلون مؤسسات التربية والتكوين

39. السيد عز الدين المداوي
40. السيد عمر الصبحي
41. السيد إدريس وعزار
42. السيد محمد دالي
43. السيدة الجيدة اللبيك
44. السيد سمير البردعي

الفئة الثالثة : الأعضاء الممثلون للنقابات التعليمية الأكثر تمثيلية، والأطر التربوية والإدارية، وآباء وأمهات وأولياء التلاميذ، والمدرسون، والطلبة والتلاميذ، والجماعات الترابية، وجمعيات المجتمع المدني، والمقاولات، والهيئات الممثلة للمؤسسات الخاصة للتربية والتكوين الخاص

أعضاء يمثلون النقابات الأكثر تمثيلية

45. السيدة كريمة بنصفية
46. السيد علال بنلعربي
47. السيد يوسف علاكوش
48. السيدة نجاة الوافدي الجرفطي
49. السيد عبد الإله الحلوطي
50. السيدة آمنة ماء العينين
51. السيد ميلود معصيد
52. السيدة حكيمة لطفاوي
53. السيد عبد الكريم مدون
54. السيد أحمد بومعليف

أعضاء يمثلون الأطر التربوية والإدارية

55. السيد نور الدين مشاط
56. السيدة السعدية النسائي
57. السيد عبد المالك المؤدن
58. السيدة التاجي الكبيرة
59. السيد منير عبد الحق
60. السيد عبد اللطيف العلمي
61. السيد أحمد عسيني
62. السيدة سميرة العمراني
63. السيدة يسرى حريري
64. السيدة خديجة رحاوي
65. السيد عبد العزيز أو العسري
66. السيدة الهام بوفتاس
67. السيد عبد الكبير بلاوشو
68. السيد الحسين موغلي
69. السيد عبد الغفور العلام
70. السيد بوشعيب العلامي

أعضاء يمثلون جمعيات آباء وأمهات وأولياء التلاميذ

71. السيد يوسف الجميلي
72. السيد ميلود قداري
73. السيد الكبير الغزاوي

أعضاء مشاركون يمثلون التلاميذ

74. الآنسة ابتسام بوريح
75. الآنسة جيهان الفنيري
76. الآنسة وئام غزال
77. الآنسة إيمان البزيدي
78. السيد محمد إيهاب لشهب

أعضاء يمثلون جمعيات المجتمع المدني

79. السيد عزيز قيشوح
80. السيد عبد اللطيف الجواهري
81. السيد محمد حباني
82. السيدة ثرية بوعبيد
83. السيد خالد الصمدي
84. السيد محمد سماني

أعضاء يمثلون الهيئات الأكثر تمثيلا للمقاولات

85. السيدة مريم بن صالح شقرون
86. السيد جواد الشيخ لحلو
87. السيد مروان طرفة

أعضاء يمثلون الهيئات الأكثر تمثيلا لمؤسسات التعليم والتكوين الخاص

88. السيد عبد الهادي الزويتن
89. السيد جاك كنافو
90. السيد عبد السلام بناهرة